وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية و الحضارة

قسم : التاريخ

العـــنـــوان

موقف الجامعة العربية من القضايا المغاربية

(الجزائر– المغرب أنموذجا)

مـذكـرة لـنيل شـهـــادة الـــمـاســتر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- بن قـيـــط سارة
- بن حـــميد خضراء

تحت إشراف الأستاذ:

عـــــلاق محـــــمد

الجنـة المنـاقشـة

د. طارق مريقي	رئيسا.
د.علاق محمد	مقررا.
د. بوقرين عيسى	مناقشا.

السنة الجامعية : 2019/ 2018

الإهداء

الحمد لله و الشكر لله وحده لا شريك له و له الحمد و هو على كل شيء قدير .اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى . أهدي ثمرة جهدي و سنين دراستي إلى القلب الدافئ الفياض بالمحبة و النور إلى التي غمرتني بحبها و رعايتها دوما أمي الغالية إلى الذي زرع فيا الإرادة و الاعتزاز بالنفس إلى نبراس حياتي الذي سيبقى لي رمزا للفخر أبي الغالي.

إلى شموع حياتي و أغلى ما في الوجود إخوتي الأعزاء محمد عمار و ميرا... إلى من جمعتنا بهم محاسن الصدف و الأقدار و كانت معهم نعم الصداقة و الأخوة

إلى كل من وسعهم قلبي و نسيهم قلمي

Http://maomao520.yeah.net

سـارة

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه سبحانك...لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك إن الله وملائكته يصلون على النبي يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

إلى جدي وجدتي مصدر فخري واعتزازي

إلى أبواي الكريمين ...حفظهما الله و رعاهما ...كما ربياني على الفضيلة وأسال الله تعالى أن تقر أعينهما بي وبعملي هذا ..

إلى زوجي وإبنتي أمينة ...

إلى إخوتي و أخواتي... جزا هم الله خيرا ما شددتم به أزري ...

إلى كل من كان له فضل في تربيتي و تعليمي ...

إلى كل من استفدت منه لفظة ...أو جمعني به وداد لحظة ...من الأرحام والأحباب و الأصحاب ...

إلى هؤلاء جميعا ...أهدي هذا العمل ...

خضراء

Http://maoma0520.yeah.net

شـــكر وعرفـــان

مصداقا لقوله تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنكم "

سورة إبراهيم الآية 07

نحمد الله على نعمته علينا و توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع إلى حين الوجود، راجين أن يجعل منه فائدة وخيرا لنا و للذين من بعدنا. نتقدم بالشكر و أسمى العبارات و الإحترام

و التقدير إلى أساتذة قسم العلوم الانسانية

و نخص بالشكر و الإحترام

الدكتور "علاق محمد"

لتفضله للإشراف على هذه الدراسة .

إلى زملائنا الطلبة إلى كل من كان لنا عون من قريب أو من بعيد.

إلى من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

بن قيط سارة–بن حميد خضراء

مختصرات

ط: الطبعة

ع: العدد

دن: دون دار النشر

دت : دون تاريخ

تر: ترجمة

تع : تعريب

د س : دون سنة

د ن: دون دار النشر

د م : دون مكان

د ت : دون تاريخ

د ب ن : دون بلد النشر

تعرض الوطن العربي للغزو الاستعماري الأوروبي منذ أواخر القرن18، و ما أن حل القرن 19 حتى بدأت فرنسا باحتلاله، فقامت فرنسا باحتلال الجزائر عام 1830 ،و فرضت حمايتها على تونس عام 1881 ،و قامت بفرض حمايتها على مراكش عام 1912.

و من بعد الحرب العالمية الأولى تعرض اغلب أجزاء الوطن العربي للاستعمار الأوروبي تحت واجهات متعددة على رأسها الانتداب و الحماية.

و يرى بعض المؤرخين أن المغرب العربي هو ذلك الإطار الجغرافي الذي يتكون من الجزائر و تونس و المغرب الأقصى و ليبيا التي عانت من الاستعمار الاوربي(فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا).

وقد تناولت الدراسة موقف الجامعة العربية من قضايا المغرب العربي الذي يعد من الموضوعات الحيوية و الحساسة و الشائكة التي تتطلب دراية و إلمام بمختلف جوانب الموضوع نظرا لما يكتسبه الموضوع من أهمية كبيرة.

أسباب اختيار الموضوع:

توفرت جملة من الأسباب لاختيار الموضوع يأتي في مقدمتها:

1- محاولة فهم و استقصاء و تحليل دول الجامعة العربية من قضايا المغرب العربي.

2- اهتمامنا بدراسة تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر و التعرف على موقف الجامعة العربية من قضاياه.

3- رصد الدور الذي قامت به الجامعة العربية لتعريف الرأي العام العربي و العالمي بقضايا الدول المغربية و ما تعانيه من ظلم و استبداد من قبل الاستعمار الفرنسي و الاسباني في المؤتمرات الدولية.

4- محاولة التعرف على أسباب حرب الرمال التي شغلت الجامعة قبل وبعد استقلال الدول المغاربية.

الإشكالية :

انطلاقا مما سبق و نظرا لأهمية الموضوع فان هذه الدراسة تحتوي على إشكالية جوهرها:

كيف كان موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية والقضية المغربية؟

و من خلال هاته الإشكالية تندرج من ضمنها عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي:

1- ما هي أسباب و ظروف قيام جامعة الدول العربية؟

2- كيف كان موقف جامعة الدول العربية من مجازر 8 ماي 1945؟

3- ما هي أسباب حرب الرمال بين الجزائر و المغرب الأقصى و ما هي انعكاساتها ؟

4- ما هي الطرق السلمية التي اتبعت لحل النزاع بين الدولتين؟

منهج البحث :

اعتمدنا على منهج البحث التاريخي بالياته من خلال جمع المعلومات من مختلف مصادرها المختلفة و التحليل بتدقيق الحدث التاريخي و معرفة خفاياه مع الالتزام قدر المستطاع بوحدة الموضوع و السياق الزمني التاريخي للأحداث.

خطة البحث:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ومدخل تمهيدي و ثلاثة فصول و خاتمة بالاظافة إلى بعض الملاحق وقائمة المصادر و المراجع.

تناولت المقدمة أهمية موضوع الدراسة و أهم المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها و استعراض للمنهج المستخدم بها و التعريف بتقسيم البحث و ما احتوى عليه من أجزاء

جاء في المدخل التمهيدي الذي هو بعنوان أوضاع المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية و تناولنا فيه الأوضاع العامة في الجزائر و المغرب الأقصى بعد الحرب العالمية الثانية.

و تناولنا في الفصل الأول الذي جاء بعنوان الجامعة العربية الذي تطرأنا فيه إلى نشأة الجامعة العربية وصولا إلى اللجنة التحضيرية و بروتوكول الإسكندرية و صدور ميثاق الجامعة .

تناول الفصل الثاني الذي جاء بعنوان موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية الذي تناولنا فيه التعريف بالقضية الجزائرية و موقف الجامعة من اندلا ع الثورة.

أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان موقف جامعة الدول العربية من النزاع الجزائري المغربي الذي تناولنا فيه الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى و أسباب النزاع وكيف كانت الطرق السلمية لفك النزاع بين الجزائر و المغرب.

نقد المصادر و المراجع:

لقد اعتمدنا في انجاز هذه المذكرة على مجموعة من المصادر و المراجع نذكر منها:

* دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي لداهش محمد علي و محمد مجذوب التنظيم الدولي النظريات و المنظمات العالمية و الإقليمية:تطرقنا منه الى موقف الجامعة العربية من مجازر 08 ماي 1945.

* مريم الصغير: تناولت مواقف الدول العربية من القضية و الثورة.

* الديب فتحي: عبد الناصر و الثورة الجزائرية: تكلم في كتابه عبد الناصر والثورة الجزائرية عن الدعم العسكري الذي قامت به جامعة الدول العربية لدعم القضية الجزائرية.

صعوبات البحث:

وكأي بحث سواءا كان عاما أو تاريخيا واجهتنا عدت صعوبات لإعداد هذه المذكرة و أهمها:

- تشعب المادة العلمية في هذا الموضوع وصعوبة الاطلاع على كلها.
- قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد المذكرة لأن البحث يتطلب وقتا كافيا بهدف الاحاطة الشاملة للمادة.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

1- الجزائر:

خلال الحرب العلمية الثانية 1939-1945 لم يتغير الموقف الفرنسي باعتبار الجزائر فرنسية لا بل شتت السلطات الفرنسية حملة إعتقالات واسعة ضد المنظمات الوطنية و قادتها:

حزب الشعب :برز خلال هذه الفترة فرحات عباس وحزبه إتحاد المسلمين و قدم بيان للشعب الجزائري في 10 فبراير 1943، طالب فيه الاشتراك في الحكم و ليس الاستقلال فيما اسرت السلطات الفرنسية على أن الجزائر فرنسية و ان ذلك مبدأ لا يحتمل المناقشة لكن السلطات الفرنسية عادت وقدمت تحت ضغط الشعب و بيانات الحركة الوطنية و ظروف الحرب العالمية الثانية [1].

جبهة أصدقاء البيان و الحرية: في 14 مارس 1944 و حددت مطلبا معتدلا يقوم على الدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي.

تتوحد في اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسية جديدة معادية للاستعمار، كما حددت مطالب اجتماعية و اقتصادية أخرى ، و يبدو أن هذا المطلب المعتدل قد تم تحت تأثير فرحات عباس فيما تمت المطالب الاجتماعية و الاقتصادية بتأثير حزب الشعب .

إلا أنه في المؤتمر الاول لأصدقاء البيان و الحرية المنعقد في مارس 1945 يعود حزب الشعب إلى تأكيد موقفه السابق ،فبعد أن نادى بمصالي الحاج زعيما للشعب الجزائر و طالب بالإفراج عنه حيث نفي الى الكونغو عام 1943 وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة جماعة أصدقاء البيان و الحرية فاستقلت احتفالات الشعب بانتصار الحلفاء يوم 08ماي 1945 ، لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الاستقلال التام[2] .

فكانت مذابح سطيف التي راح ضحيتها الالاف قدرتها العديد من المصادر بـ 45 الف شهيد وقامت بحل جماعة اصدقاء البيان وممارسة الاعتقالات بشكل واسع شمل قادة الاحزاب الوطنية ما بعد مجازر 06ماي 1945 .

[1] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ط1 ، دار البحث قسنطينة 1908 ، ص 293.
[2] المرجع نفسه ، ص 293.

الاتجاه الاستقلالي:

بدأت فكرة العودة الى أسلوب الكفاح المسلح حيث أن مجازر 08 ماي 1945 كانت طعنة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية أثبتت للشعب أكدت للمناضلين المكافحين ، بان حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بوسائل اللاعنف او الثورة بالقانون و وان الاستعمار الا بالقوة و العنف و ان هذه الحقيقة كانت محل دراسة طوبلة و عميقة من طرف حزب الشعب .

ومنذ هذه الفترة ايضا و الفترات اللاحقة ، كانت البداية للدعم العربي تجاه كفاح الشعب الجزائري من خلال جامعة الدول العربية التي تأسست في 22 مارس 1945،او من الدول العربية المنظمة اليها كل على انفراد، إضافة الى جهودها في المحافل الدولية فلقد لعبت الجامعة العربية مستنكرة بشدة هذا الظلم لاإنساني المفجع[1].

وقامت باطلاع الراي العام العالمي على جرائمهم من اجل ذلك عدت اتصالات ديبلوماسية لبيان رد الفعل للدول العربية و الى اقناع الدول التي اجرت معها اتصالات بالخطأ الكبير الذي ترتكبه السياسة الفرنسية في المغرب العربي.

منذ تلك الفترة بدأت القضية الجزائرية تأخذ طريقها في مدارج الجامعة العربية و اهتماماتها العربية و الدولية بشكل كبير تمهيدات وضع الدستور في عام 1946 اصدرت الحكومة الفرنسية قرار بعودة الحياة الطبيعية الى فرنسا و التمهيد لوضع دستور جديد للبلاد و انعكس ذلك على مستعمراتها في الخارج ، و عليه فقد استفادت اقطار المغرب العربي الجزائر، تونس ،موريتانيا ،المغرب .

وفي الجزائر أصدرت السلطات الفرنسية المحتلة عفوا عام عن الزعماء الجزائريين المعتقلين، فعاد نشاط الحركة الوطنية و تشكل حزبان جديدان في التسمية:

الأول حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : برئاسة فرحات عباس و الذي انتقل فيه من خلال مسيرته حتى عام 1956 من الاندماج الى الاعتدال الاستقلال الذاتي ، و كان هذا التغيير بسبب يأسه من سياسة الادماج ، و شعوره بالتفرقة بالمعاملة بين الجزائريين و أقرانهم الفرنسيين[2] .

[1] يحي بوعزيز ، مرجع سابق، ص 294.
[2] نفس مرجع ، ص 295.

و كان تأسيس هذا الحزب بداية انفصال فرحات عباس عن اتحاد المسلمين الجزائر بين المنتخبين.

الثاني حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية :برئاسة مصالي الحاج وقد شكله أتباعه أثناء نفيه ، و هذا الحزب هو الواجهة العلنية لحزب الشعب فيما استمرت بقية الاحزاب الوطنية على حالها.

على الرغم من دعوة الحكومة الفرنسية إلى عودة الحياة الطبيعية إلا أنه لم يطرأ تغيير جوهري على سياستها في الجزائر و بقية أقطار المغرب العربي .

فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة صدر في10أكتوبر 1946 على أن الجزائر جزء من فرنسا ، كما أن التشريع الخاص بتأسيس الجمعية الجزائرية صدر في 20 سبتمبر 1947 و الذي أشار إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين بقي حبرا على ورق[1] .

إضافة لما جرى فيه من تزوير في عمليات الانتخاب و هذاما دفع بالحركة الوطنية في عموم أقطار المغرب العربي إلى التأكيد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يجبر الحكومة الفرنسية و سلطاتها المحتلة في المغرب العربي الى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية و الاستقلال .

وبدأت مرحلة جديدة في الكفاح الوطني و المغاربي في الداخل و الخارج تجسدت فيها الاتجاهات الوحدوية بشكل أبر على صعيد الفكرة و التطبيق بتأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة عام 1947 فضلا عن فرعه في دمشق وتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة عبد الحكيم الخطابي في مطلع عام 1948.

2- المغرب الأقصى:

غيرت ظروف الحرب العالمية الثانية طبيعة الحركة الوطنية المغربية ، إذ تحولت من حركة إصلاحية إلى حركة استقلالية ، وأصبحت ترفض مبدأ الإصلاحات لأنها مستحيلة في ظل السياسة الاستعمارية

[1] يحي بوعزيز ، مرجع سابق، ص 295.

التي واجهت مطالب الحركة الوطنية بالرفض والقمع و التنكيل برموزها وخاصة بعد أحداث بوفكران سنة 1937 م حيث حلت الأحزاب ونفي زعماؤها.

فتطور الحركة الوطنية والتغيير في مطالبها وعملها، يعود إلى التحولات والتغيرات والتأثرات أجواء الحرب العالمية الثانية ، وبروز منظمات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة، التي جاءت بحق الشعوب في تقرير مصيرها، واستقلال سوريا ولبنان 1946 م و تأسيس الجامعة العربية ودعمها لحركات التحرر من أجل الاستقلال.

وهناك عوامل أخرى أثرت على نشاط الوطنيين المغاربة ومنها وصول أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا والدعاية التي كان يقوم بها النازيون والفاشيون تجاه البلدان العربية ، واندلاع الحرب العالمية الثانية وتجنيد المغاربة في الحرب، واحتلال الشمال الفرنسي من قبل النازيين الألمان، وإقامة نظام فيشي المتعاون مع ألمانيا [1].

كما تأثرت الحركة 1956م كانتشار حركات التحرر الوطنية بالأحداث الكبرى التي عرفها العالم بين سنتي 1945-1956 واستقلال الهند وحرب الهند الصينية وهزيمة فرنسا في معركة ديان بيانفو فقد نشطت الحياة السياسية بعد سنة 1943 م وتميزت السنوات التي تلتها بالمطالبة بالاستقلال وظهور حزب جديد إلى جانب الحزبين الجديدين الذين برزوا في الفترة السابقة وهو الحزب الشيوعي.

حيث عرفت الفترة التي أعقبت ح ع 2 نشاطا سياسيا متصاعدا للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز في نشاط حزب الاستقلال الذي أصبح القوة القائدة في الحركة الوطنية المغربية عموما، وأصبحت له قاعدة شعبية في مختلف فئات الشعب، وخلال هذه المرحلة بدأت الدعوة لتأسيس جبهة التحرير الوطني، كما شهد عام 1946 م انبعاثا في عمل النقابات حيث انضمت جميع النقابات المغربية في إتحاد نقابات المغرب والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية .

[1] علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة الدار البيضاء، 2009، ص14.

فنشطت الحياة السياسية وأعادت الأحزاب تنظيمها وتغيرت مطالبها، كما جسدت بعض الأحزاب مطلب الاستقلال في الأسماء التي أصبحت تحملها كحزب الاستقلال.

1- حزب الاستقلا ل[1]:

يرجع الفضل الأول في تأسيس هذا الحزب إلى الحزب الوطني، حيث عقدت اللجنة التنفيذية مؤتمر بالرباط في 11 جانفي 1944 م، وتم الإعلان عن تأسيس حزب الاستقلال كحزب مهمته الأولى هي تحرير البلاد.

ويعد تأسيس حزب الاستقلال نتيجة العمل النضالي المتعدد أشكاله، وذلك بعد فشل حركة الإصلاحات وما صاحبها من قمع واجهت به سلطات الحماية أعضاء الحركة الوطنية والذي ضم بقايا الحزب الوطني.

تأسس حزب الاستقلال من نخبة من أبناء المغرب لتحقيق الحرية والاستقلال واندمج فيه حزب الإصلاح الذي كان يعمل في المنطقة الاسبانية، وقد بدأ الحزب نشاطه السياسي بتقديم مذكرة عرفت بوثيقة الاستقلال 11 يناير 1944 م قدمت للملك وممثلي فرنسا ودول الحلفاء.

ويعد هذا الحزب مظهر من مظاهر التكتل للأحزاب السابقة التي توحدت تحت ظل هذا الحزب، فأصدر جريدة العلم بالعربية، وجريدة الاستقلال بالفرنسية وأعلن الحزب برنامجه بالمطالبة بضرورة توثيق الروابط مع الدول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة، أما فيما يتعلق بنظام الحكم فإنه قد أعلن ولاءه للأسرة الحاكمة، وبضرورة تطبيق نظام الملكية الدستورية وبمنح الحريات الديمقراطية لأفراد الشعب واستبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك محمد الخامس.

وأهم مطالب الحزب:

- الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب.

[1] علال الفاسي ، المرجع السابق،ص15.

- تكوين نظام ديمق ا رطي شبيه بالأنظمة التي اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة.
- يعلن الحزب ولاءه للأسرة العلوية.
- التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد.
- تحقيق الإصلاح واعتباره أمر داخلي لا علاقة للفرنسيين بالتدخل فيه

2- حزب الشورى والاستقلال[1]:

بعد صدور عفو عن السياسيين المنفيين في أيار 1946 م، أطلق سراح محمد الحسن الوازني الذي عاد لممارسة نشاطه السياسي، فبادر لعقد مؤتمر الوطني لحزب الحركة القومية في الدار 29 سنة 1946م، وقرر المؤتمر تغيير اسم الحزب من الحركة القومية إلى حزب – البيضاء من27 الشورى والاستقلال .وتم الإعلان عن السياسة الجديدة التي قرر الحزب السير عليها، وأقر ميثاق سياسي أطلق عليه ميثاق الاستقلال القومي لتحقيق أماني الشعب المغربي بالتحرر والاستقلال.

وأصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه هي جريدة الرأي العام التي عبرت عن أهداف و رأي الحزب بالوضع القائم في البلاد، وطالب هذا الحزب بإلغاء نظام الحماية، وإقامة مملكة ديمقراطية قبل الاستقلال، ويرى طريقة المفاوضات مع فرنسا كوسيلة للوصول إلى ما يرمي إليه،وتنتهي المفاوضات بمعاهدة تحالف وإقامة حكومة وطنية مؤقتة بدلا من نظام الحماية و ركز الحزب على القيم الديمقراطية والشعور الوطني والتطلع إلى الاستقلال ورفض كل ما يمس القيم الوطنية، وطالب بأسبقية الشورى التي أعطوها مدلول الديمق ا رطية بالمفهوم الغربي على الاستقلال وطريقا إليه من منطلق اعتبار الدستور والمؤسسات الدستورية سبيلا لترشيد المغاربة سياسيا.

والوصول إلى الاستقلال يكون عبر مرحلة انتقالية، بتوقيع معاهدة بديلة عن معاهدة الحماية تحفظ لفرنسا مصالحها الحيوية بالمغرب وتؤمن للمغرب استقلالا محفوظا بنظام ملكي دستوري.

[1] علال الفاسي ، مرجع سابق، ص 142.

كانت أفكار حزب الشورى والاستقلال تختلف عن أفكار حزب الاستقلال، الذي رأى أن الاستقلال هو الأهم ثم الإصلاحات، بينما حزب الشورى والاستقلال أكد على ضرورة أن تسير العملية السياسية بالبلاد وفق ملكية ديمقراطية ، والملكية الديمقراطية حسب رأيه مدخلا أساسيا للاستقلال.

وكان تأثير حزب الشورى والاستقلال ضعيفا في الساحة السياسية بالمغرب، على الرغم من تقديمه وثيقة الاستقلال في 13 جانفي 1944 م التي نافست وثيقة الاستقلال التي قدمها حزب الاستقلال في 11 جانفي 1944 م، فقد ظل حزب الشورى والاستقلال حزبا نخبويا خلافا لحزب الاستقلال الذي كان جماهيريا.

3- الحزب الشيوعي:

كان الحزب الشيوعي محظو ا ر في المغرب من قبل السلطات الفرنسية، ولما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سنة 1936 م سمحت بتشكيل الحزب الشيوعي بعد مقابلة عدد من الزعماء الشيوعيين للمقيم العام الفرنسي بالمغرب الجنرال نوجيس وتأسست النواة الأولى للحزب الشيوعي المغربي في السرية، ورغم أنه أسس من طرف المثقفين الفرنسيين أساسا، فإنه كان مغربيا من حيث هدفه أي الدفاع عن تطلعات الشعب المغربي .

وأعيد تأسيس الحزب الشيوعي في المغرب سبتمبر 1943 م، وأصدر صحيفة الوطن التي تناهض الفاشية، وكان هذا الحزب فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، تم تغيير اسم الحزب من الحزب الشيوعي في المغرب إلى الحزب الشيوعي المغربي، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وأصدر صحيفة سرية حياة الشعب باللغة العربية ورغم صعوبات النشاط السري، الذي امتد إلى ما بعد نزول الحلفاء بالمغرب، فقد عرض في العدد الأول من صحيفة الوطن، برنامج الحزب مطالبا بحق: الأمة المغربية في التحكم في مصيرها بنفسها كباقي أمم العالم.

الاختيار الحر للنظام الذي تريد العيش فيه، انعقاد مجلس تأسيسي تشريعي وقد بدأ هذا الحزب نشاطه بين العمال، حتى اكتسح الموقف، حتى أصبحت النقابات العمالية تسير من قبل الشيوعيين.

وطالب الحزب الشيوعي بالاستقلال، ودعا إلى جبهة وطنية مغربية، غير أن حزب الاستقلال رفض ذلك وشكك في وطنيته، وأنه يتحرك حسب التوجيهات الخارجية التي تتلقاها من مراكز الشيوعية العالمية [1].

4- الحركة الوطنية في الشمال:

إن ظروف ح ع 2 أفرزت تحولات كبيرة على الساحة السياسية المغربية، فكان الوطنيون شمال المغرب على وعي تام بأهميتها بالنسبة لنضالهم وخدمة قضيتهم، فبعد شهر من النزول الأمريكي بالمغرب قرر الطريس والناصري إنهاء خلافتهما وأعلنا عن إحداث جبهة تضم حزبيهما حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية، وسميت " بالجبهة الوطنية المغربية(4)" ، ونشر بيانا مشتركا من خلال ميثاق 18 ديسمبر 1942 تم الإعلان فيه عن الدعوة إلى استقلال المغرب، وإلغاء نظام المناطق وإقامة السيادة المغربية الداخلية والخارجية كاملة، وإقامة نظام "ملكي، مسلم وطني " برعاية الأسرة العلوية .

وفي 14 فيفري 1943 م تقدمت الجبهة بوثيقة للسلطات الاسبانية تطالب فيها باستقلال المغرب ووحدته وإلغاء معاهدة الحماية، ووجهت نسخة من هذه الوثيقة للسلطان وإلى مفوضيات الدول الكبرى بطنجة، والقنصليتين الإيطالية والألمانية بتطوان شهد عام 1946 م بداية تحول السياسة الاسبانية باتجاه العودة إلى إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للاحزاب السياسية، حيث تم إطلاق سراح العديد من زعماء الحركة الوطنية، واستأنف حزب الإصلاح نشاطه السياسي بالدعوة إلى توقيف الهجرة الاسبانية والاستيطان ونزع ملكية الأ ا رضي، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من المى ا زنية المغربية، والمطالبة بإق ا رر الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة قومية مؤقتة تعد البلاد للاستقلال وعلى خلفية زيارة محمد الخامس لطنجة عام 1947 م ردت السلطات الاسبانية بموجة من الإرهاب والقمع ضد الحركة الوطنية طيلة سنة 1947 م، فقامت بملاحقة أعضاء الحركة الوطنية[2].

[1] علال الفاسي ، مرجع سابق، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

وفرض غرامة مالية على حزب الإصلاح باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية ، وحضرت عليه العمل السياسي منذ 08 فيفري 1948 م فيما واصل عمله السياسي سار واستمر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية على مواجهة الحماية الاسبانية، ومنذ تلك الفترة بدأ التقارب التنظيمي بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال، وأسس هذا الأخير في مدينة تطوان خلية حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الذي استمر حتى مطلع الخمسينات.

كما استغل الوطنيون المنابر الدولية للتعريف بقضية بلادهم والدفاع عنها كالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وازداد التوجه نحو الخارج والمحافل الدولية قوة وفعالية بفعل زيارة الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة في أفريل 1947 م، حيث حث الملك الوطنيين على تسخير الجهود والتنسيق على الصعيدين العربي والدولي.

حيث استقر عبد الخالق الطريس بالقاهرة، وأسفرت الجهود في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الذي كان وراء عملية تهريب الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر، وتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي برئاسته.

وسافر المهدي بنونة، في ماي 1948 م إلى نيويورك، وذلك بدعم مالي من الملك، وباسم حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغ ربية وحزب الاستقلال، أسس هناك المكتب المغربي للإعلام والتوثيق بهدف التعريف بالقضية المغربية.

وإلى جانب حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، تعززت الحركة الوطنية في الشمال سنة 1947م بحزبين جديدين وهما حزب الوحدة الريفية وحزب الدفاع الوطني، لكن هذين الحزبين كانا فاقدين للرصيد الشعبي على الرغم من التسمية لأهما لا يشكلان إلا جزء مما يسمى أحزاب الإدارة الاستعمارية[1].

[1] علا الفاسي، مرجع سابق،ص23.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية

1- الجزائر:

كان المجتمع الجزائري يعاني من الامرين وذلك نتيجة لسياسة المستعمر القائمة آنذاك على استغلال خيرات و موارد الجزائر [1] و اتباعه اسلوب الابادة و التجويع بعد تجريد أغلبية الاهالي من أراضيهم الخصبة بدعوى ملكيتها غير معروفة.

كان وضع المجتمع الجزائري أكثر من 90% منه عاطلين عن العمل مكدسين في اغحياء قصديرية و أكواخ مبنية من الطين و أغصان الأشجار بالاضافة الى الامراض و الاوبئة التي عان منها الجزائريين ، خاصة مرض السل الذي عرف انتشارا واسعا في القرى و الارياف .

حيث وصل عدد المابين بالسل الى أكثر 40000 شخص ، وكذلك سجلت أمراض أخرى كالملاريا ، و بعض الامراض المعدية كمرض التيفوئيد ذلك الناتج عن إنعدام ضروريات الصحة و سوء التغذية.

2- المغرب:

عاش المغاربة حياة بؤس و فقر و تهميش ، حيث شكل المعمرون الاوربيون بالمغرب أقلية متميزة ، حيث سيطرو على الانشطة الحيوية و شغلو اهم المناصب[2].

أما المغاربة فقد إزداد بؤسهم و فقرهم ، و هاجر عدد كبير منهم من البوادي نحو المدن حيث عاشو في ظروف سكنية و صحية تعيسة ، خصوصا مع ارتفاع اسعار المواد الأساسية.

المبحث الثالث : الأوضاع الاقتصادية.

1- الجزائر:

لم يكن الوضع الاقتصادي بالنسبة للجزائرين هو الآخر بمنأى عن الأزمات و الأزمات المتردية ، و ذلك نتيجة لسياسة الاستعمار القائمة على استغلال الامكانيات الاقتصادية للجزائر ، ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الاهالي من أراضيهم بدعوى أن ملكيتها غير معروفة أو فرض غرامات

[1] ناهد ابراهيم الداسوقي ، دراسات في تاريخ الجزائر، منشأة المعارف، القاهرة ، 2001، ص151.

[2] علال الفاسي ،المرجع نفسه، ص81.

مالية مرتفعة على أصحابها و في حالة العجز عن الدفع تصادر معظم الاراضي الخصبة و التي تقع في السهول و بجانب القنوات المائية كتنت في يد المستوطنين[1].

ولقد اهتم الاهالي بتربية المواشي خاصة الأغنام منها ، ونسجل هنا إبتعاد المستوطنين عن هذه الحرفة بسبب المشاق المترتبة عنها.

و نجد أن تلك المنتجات الفلاحية لم يكن للشعب الجزائري منها نصيب و لا حتى الفلاحين استفادو منها، في حين كان للمستوطنين فوائد مالية كبيرة جراء اعادة بيع تلك المنتجات .

إن الحياة الاقتصادية في الجزائر كانت ذات طابع تقليدي ، لا تكاد تتجاوز النواحي المحدودة التي تخدم المصلحة الفرنسية ، ثم ان المستعمر كان ضد تطور المجال الصناعي في الجزائر لان في ذلك خسارة اليد العاملة الزهيدة.

رغم محاولات الاستعمار في القضاء على الجانب الصناعي و الفلاحي في الجزائر الا ان إهنمامات بعض الاحزاب الحركة الوطنية بهذا المجال ، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي كان يدافع عن الصناع و الصغار الفلاحين و اصحاب الحرف الحرة بل اكثر من ذلك وضع مخطط حدد فيه مجموعة من الاجراءات التي من شأنها النهوض بالميدان الاقتصادي.

2- المغرب:

مارست فرنسا في المغرب شأن بقية المستعمرات سياسة النهب و الأستلاء على الموارد و الثروات ، و كانت تمثل خزانا للموارد تلجأ إليه خاصة خلال الحروب و الأزمات[2].

إن مرحلة العشرينات والثلاثنيات من هذا القرن (القرن العشرين) كانت من الناحية الاقتصادية مهمة بالنسبة للدول الاستعمارية الفرنسية لتضميد جراحها و لمواجهة المشكلات المستعصية الناجمة عن الازمة الاقتصادية.

[1] يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 48.

[2] خليل حسن ، التاريخ السياسي للوطن العربي ، بيروت ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012 ص 607.

وهدفت السياسة الاستعمارية في هذا البلد الى تموين فرنسا بالقمح و المواد الغذائية، إن السياسة الاستعمارية الاستطانية قد دفعت القبائل الى بيع اراضيها لانها ستفقدها بثمن بخس او بدون ثمن ، وتمكن بعض المستوطنين من تعميلر أراض جماعية.

و أدت سياسة سيطرة قبائل المخزن الى احتكار الاعيان للارض سواء من القبائل البربرية الجنوبية تاركين لهم الخيار بين الفقر أو النزوح و الهجرة.

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تضم الدول العربية وتعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها وتنسيق خططها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الامنية من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الامن القومي العربي ،و صون استقلال الدول الأعضاء و سيادتها ، و تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات المختلفة.

المبحث الأول :نشأة جامعة الدول العربية.

إن فكرة إنشاء جامعة تضم الدول العربية في منظمة اتحادية واحدة هي فكرة تتجاوب مع رغبات العرب وترتبط بفكرة التلاحم الطبيعي العضوي الذي يجب أن يقوم بين دول تعيش في وطن مشترك وتنتمي إلى قومية واحدة وتتحدث لغة واحدة وتملك تاريخا مشتركا ومصالح مشتركة وتواجه مصيرا مشتركا[1].

اذ من الملاحظ أن جامعة الدول العربية هي من المنظمات الإقليمية عام الاختصاص[2] حيث تعد مثالا واضحا لفكرة التنظيم الدولي الإقليمي بمفهومه الواسع؛ أي ذلك الذي تقوم فيه فكرة الإقليمية على أساس السعي إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ثم السعي إلى تحقيق الوحدة السياسية من جانب مجموعة من الدول التي تقع في منطقة جغرافية واحدة حيث تعتبر ج.د.ع من أوائل المنظمات الدولية الإقليمية التي قامت في أعقاب ح.ع 2 لأن ميثاقها قد تم التوقيع عليه قبل ميثاق هيئة الأمم المتحدة وتضم في عضويتها دول عربية[3].

1- ظروف نشأة جامعة الدول العربية

جاءت نشأة جامعة الدول العربية في ظروف استثنائية حيث أنها جمعت بين كل من إرادة الدول العربية والدول الأجنبية المحتلة على حد سواء [4].

---

[1] محمد مجذوب :التنظيم الدولي النظريات والمنظمات العالمية الإقليمية ، ط8 ، دار المنشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006،ص369.

[2] حازم محمد عتلم :المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003 ،ص88 .

[3] محمد شوقي عبد العال :التنظيم الإقليمي العربي جامعة الدول العربية المتخصصة د.ط، مع هد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة الإسكندرية، 2000 ،ص41.

[4] نالي عبد القادر :دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2014 ، 2015،ص34 .

ففي عام 1941 كانت بريطانيا في وضع لا تحسد عليه؛ حلفاؤها الفرنسيون استسلموا وأصدقاؤها الأمريكيون لم يقرروا بعد خوض الحرب و كان السوفيات مرتبطون بمعاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا بينما كانت جيوش المحور تزحف باتجاه مصر المجهود الحربي البريطاني كان على وشك الانهيار، حيث كانت بريطانيا بحاجة ماسة إلى الاستقرار في المنطقة العربية والى التعاون بين الحكومات والشعوب العربية، فهداها دهاؤها إلى تقديم اقتراح يضمن لها تنفيذ استراتيجياتها ويلقى صدى في نفوس العرب، ففي ماي 1941 وفي نفس اليوم تقريبا الذي كانت فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني على الحكم البريطاني في العراق تلفظ آخر أنفاسها وقف أنطوني ايدان وزير.

خارجية بريطانيا في مجلس وأدلى بتصريح جاء فيه ان لبريطانيا تقاليد طويلة بالصداقة مع العرب وهي صداقة قد أثبتتها الأعمال وليست الأقوال وحدها ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير كما إن لهم هنا أصدقاء كثيرين .....إن العالم العربي قد حطا خطوات واسعة بعد ح ع 1 في طريق الاستقرار السياسي والتقارب القومي من العرب في سبيل الاتحاد ولا ينبغي أن ندع هذا النداء دون جواب ويبدو لي أن توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية وكذلك السياسية فيما بينهم هو مطلب طبيعي لهم[1].

غير أن تصريح ايدن لم تتبعه جهود جدية من جانب القادة العرب ولعل الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك جعلت هؤلاء القادة لم يتحركوا إلا بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين، وهذا ما استغلته الدول العربية فيما بين 1942 و1944 جرت عدة اجتماعات وعقدت عدة مؤتمرات أكدت للحكومات العربية رغبة الشعوب العربية في توثيق التعاون فيما بينها بشكل سيفسر على قيام اتحاد عربي أو على الأقل تقارب من اجل التنسيق في الشؤون العربية[2].

ولضمان نجاح هذا المشروع خصص نوري السعيد في ديسمبر 1943 جولة عربية تتبعها البعثات جوسسة الأمريكية بدقة [3].

[1] محمد مجدوب مرجع سابق، ص371 ،370.

[2] المرجع نفسه، ص318 .

[3] بن نكاع عصام :إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 ،ص44

وعندما انتهت الوفود العربية من مشاوراتها التمهيدية السابقة كانت ح ع 2 على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء حيث سعوا آنذاك لإعادة اقتسام العالم في مؤتمرات (طهران، والدار البيضاء، ويالطا)[1].

وفي عام 1944 وبدعوة من الحكومة المصرية عقد اجتماع تحضيري في الإسكندرية والذي عرف ببروتوكول الإسكندرية[2].

2-اللجنة التحضيرية :بروتوكول الإسكندرية

حيث بادرت مصر بفتح أول نقاش لإنشاء شكل ما للتعاون العربي المشترك أو اتحاد عربي[3] وفي الإسكندرية تم الاتفاق على عقد مؤتمر تحضيري انعقد في الفترة الممتدة من 25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 1944حضره ممثلون عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن، واستقر الرأي على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بجامعة الدول العربية وأثرته على تسمية" التحالف"أو" الاتحاد " كون الأول يشير إلى علاقة عرضية والثاني يعبر عن علاقة تجب الاختصاصات المتفق على تحويلها للمنطقة العربية الناشئة، و قد نجم عن هذا الاجتماع التوقيع على بروتوكول الإسكندرية الذي احتوى المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها الجامعة وأجهزتها و وظائفه[4].

[1] عبد الحميد دغبار جامعة الدول العربية ومسار التغيير السلمي والإصلاح الشامل في الوطن العربي الآمال المنتظرة و التداعيات المحتملة، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2014 ، ص70

[2] علي صبح :النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945.1995) ط2 ، دار المنهل اللبناني، 2006 ، ص59.

[3] مرفت رشماري :الدول العربية، حقوق الإنسان، المعايير والآليات، المكتب الإقليمي العربي، القاهرة، ص9 .

[4] عبد الله علي عبدو :المنظمات الدولية، الإحكام العامة واهم المنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة، ط1 ، دار قنديل للنشر والتوزيع عمان، 2011 ،ص36

3-ميثاق جامعة الدول العربية.

يعتبر ميثاق ج.د.ع هو الوثيقة المؤسسة للمنظمة ويحتوي على المواد الأساسية المحددة لهيكل ومهام الجامعة[1] حيث دعي إلى القاهرة رؤساء ووزارات الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت وكانت سبعة دول تقريبا :وهي مصر، السعودية، العراق، لبنان، الأردن، سوريا، اليمن لوضع ميثاق الجامعة وتمثلت مواثيقه في[2] .

المادة الأولى :تتألف ج، د،ع من الدول العربية المستقلة[3].

المادة الثانية :وتضمنت المادة الثانية من الميثاق إن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها[4].

المادة الثالثة :وقد نصت أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة.

المادة الرابعة :تولت لكل من الشؤون المبنية في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد للتعاون.

المادة الخامسة:لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفظ النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.

المادة السادسة :إذا وقع اعتداء من دولة على دولة أخرى إن تطلب دعوة المجلس للانعقاد[5].

المادة السابعة :ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة أن تقوم بتنفيذه[6].

---

[1] مرفت رشماري :المرجع السابق، ص 11 .

[2] محمود عبد الحليم :الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ،ج1 ،ط5 ، دار الدعوة للطبع و الإسكندرية،1994،ص31.

[3] ح،ب، روزبيل :التاريخ الدبلوماسي :تاريخ العالم من ح ع 2 إلى اليوم ، ط1 ، دار الفكر، دمشق 1966 ،ص151

[4] عبد الحميد دغبار :المرجع السابق، ص33.

[5] احمد محمد بونة :ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2007.

[6] محمد عبد الوهاب الساكت :جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية الأمين العام بجامعة الدول العربية،د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص72

المادة الثامنة :وقد وضحت المادة الثامنة من الميثاق بأن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام حكم قائم في دول الجامعة الأخرى[1].

المادة التاسعة: يكون هناك تعاون أكثر بين هاته الدول يجب إن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض[2].

المادة العاشرة:أن تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة إن يجتمع في أي مكان أخر يختاره.

المادة الحادية عشر :يجتمع مجلس الجامعة انعقاد عاديا مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر[3].

المادة الثانية عشر :يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين.

المادة الثالثة عشر :يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة.

المادة الرابعة عشر :أن يمتنع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.

المادة الخامسة عشر :ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام.

[1] أمجد رمضان فحلة، العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة،ص72.

[2] احمد بونة، المرجع السابق،ص09، ص10 .

[3] عبد الحسن شعبان، ص75.

المادة السادسة عشر :فيما عدا الأحوال المنصوص فيها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :شؤون الموظفين، قرار ميزانية الجامعة، وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة.

المادة السابعة عشر :تودع الدول المشتركة في جامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها[1].

المادة الثامنة عشر :يجب على مجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة.

المادة التاسعة عشر :يجوز موافقة ثلثي الجامعة تعديل هذا الميثاق.

المادة العشرون :يصادق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة[2].

لقد صيغ الميثاق الأصلي للجامعة بطريقة شديدة المرونة تسمح بكل شيء ولا تعوق حركة العمل العربي المشترك في أي اتجاه[3] وقد نشر عن الجامعة في ممارسة مقتضيات ميثاقها مباشرة بعد التأسيس[4].

[1] احمد محمد بونة :المرجع السابق، ص 9ص 10

[2] المرجع نفسه:ص11.

[3] مجد ي حمادة :جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل،ط2 ، عالم المعرفة الكويت، 2007 ،ص:5

[4] محمد مالكي :الحركات الوطنية الاستعمارية في المغرب العربي،ط1 ،مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت،1993 . ص 401،402

المبحث الثاني :أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية.

1- أهداف الجامعة.

تهدف الجامعة إلى تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية و اجتماعية نص عليها الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهذه الأهداف هي[1]:

أولا :توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية:

إن توثيق الصلات والروابط بين الدول العربية يعد من أهم الأهداف التي قامت جامعة الدول العربية من اجل تحقيقها ويدخل ضمن هذه الأهداف أيضا العمل على تنسيق خطط العمل السياسي بهدف إيجاد نوع من التعاون بين الدول الأعضاء والحفاظ على استقلال هذه الدول[2].

ثانيا :صيانة واستقلال وسيادة الدول الأعضاء

و يعني هذا أن جامعة الدول العربية تعمل لضمان الحفاظ على سيادة واستقلال الدول الأعضاء فيها وتعمل جاهدة في سبيل صيانة هذا الاستقلال والسيادة من أي اعتداء سواء كان من دولة عربية على أخرى في الجامعة أو كانت من الدول الأجنبية.

ثالثا :توثيق العلاقة بين الدول الأعضاء في الجامعة.

حسب نظم كل دولة منها وأحوالها في المجالات التالية:

أ -الشؤون الاقتصادية والمالية يدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك و العملة وأمور الزراعة و الصناعة.

ب -شؤون المواصلات و يدخل في ذلك السك والطرق والطيران والملاحة و البريد.

ت -الشؤون الثقافية والشؤون الجنسية والجوازات بالإضافة إلى الشؤون الاجتماعية[1].

---

[1] غلاب بن غلاب العتيبي :جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية،د ط، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ،ص341

[2] محمد السعيد :المنظمات الدولية المعاصرة منظمة الأمم المتحدة،جامعة الدول العربية، منظمة التجارة العالميةمنشاة . المعارف، الإسكندرية، د ،ص270

رابعا :حل المنازعات بالطرق السلمية.

حيث انه لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما[2].

خامسا :النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

حيث يعد من أهم أهداف الجامعة إذ تقوم بإلقاء نظرة شاملة أو عامة في أمور الدول العربية أعضاء الجامعة أي إن الجامعة تعد تعبيرا عن ضمير الآمة العربية كلها وذلك حتى يتسنى لها تحقيق كل ماهو في صالح طموحات ولم شعوب هذه الأمة سواء تلك التي حصلت على العضوية فيها، أو تلك التي لم تحصل على تلك العضوية لذلك ينص الميثاق المادة (02) و المادة (04)على جواز اشتراك ممثلين عن البلاد العربية غير الأعضاء في اللجان التي يتم إنشاؤها لتوثيق الصلات بين البلاد العربية كما أفرد الميثاق ملخصا خاصا بالتعاون بين الجامعة العربية والبلاد العربية غير الأعضاء فيها[3].

وتحقيقا لهذا الغرض أفرد الميثاق ملحقا خاصا بفلسطين وملحقا خاصا بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة[4].

2- مبادئ الجامعة العربية

لم ترد مبادئ جامعة الدول العربية في نص محدد من نصوص ميثاقها ولكن رغم ذلك يمكن إن نستخلص المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة في علاقتها مع الدول الأعضاء وفي ممارسة اختصاصاتها لتحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الجامعة[5].

---

[1] علي يوسف شكري :المنظمات الدولية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ،ص56.

[2] محمد السعيد :المرجع السابق،ص26

[3] احمد أبو الوفا، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، ط2 ، دار النهضة العربية القاهرة، 2012 ،ص63.

[4] علي يوسف شكري، المنظمات الدولية و الإقليمية والمتخصصة ،ط2 :، ايتراك للنشر، القاهرة، 2004 ،ص: 181

[5] عبد الله علي عبو :المرجع السابق ،ص37 .

أولا :مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

حرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها و توجيهها هذا من جهة و من جهة أخرى أن العضوية في الجامعة مقصورة على الدول العربية المستقلة وعلى أساس التعاون من هنا تمتعت كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس الجامعة ولجانها وفروعها بحقوق متساوية ولكل منها صوت واحد ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو تمارس بالتناوب مع غيرها[1].

وقد ورد في ميثاق الجامعة بعض النصوص التي تؤكد المساواة بين الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات كالمادة (3)من الميثاق التي أشارت إلى تساوي الدول الأعضاء في التمثيل والتصويت في مجلس الجامعة[2].

ثانيا :مبدأ احترام والمحافظة على سيادة الدول الأعضاء.

تعني حرية تصرف الدول في المجالات التي لا يمتد لها نشاط هذه المنظمات الدولية وترك الأمر فيها لاختصاص الدول وهي تلك المجالات التي لم تتنازل فيها الدول عن سيادتها لمصلحة المنظمات الدولية.

وبالتالي على المنظمات الدولية عدم التدخل فيها وعدم النظر فيها أو حتى السماح بعرضها عليها وعلى غرار المنظمات الدولية الأخرى تقوم الجامعة على مبدأ عدم التدخل في المسائل التي تعد داخلة في سياسة وسيادة الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي للدول الأعضاء[3].

[1] علي شكري، المرجع السابق، ص271

[2] احمد ابو الوفاء، المرجع السابق، ص74.

[3] محمد مجذوب :المرجع السابق، ص327

وقد جعل الميثاق من احترام السيادة والاستقلال غرضا من أغراض الجامعة، وكان بروتوكول الإسكندرية قد كرس للبنان قرارا خاصا جاء فيه إن الدول العربية تؤكد احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدود ومن مظاهر التشبث بالسيادة قاعدة الإجماع لالتزام الأعضاء بقرارات مجلس الجامعة[1].

ثالثا:عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين الدول

و من خلال هذه المادة يبدو أن مبدأ تسوية المنازعات بين الدول بصورة سليمة يمكن أن

يتحقق بطريقتين:

1- أن يكون حل النزاع بصورة سلمية عن طريق أطرافه ويبدو واضحا من مفهوم المخالفة للعبارة الأولى للمادة (5)التي لا يجوز اللجوء للقوة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء وهذا يعيب على الدول الأعضاء أن يحلوا منازعاتهم بالطرق السلمية المعروفة في القانون الدولي كالمفاوضة والوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق.

2- أن يكون الحل عن طريق مجلس الجامعة ودور المجلس يكون من خلال وسيلتين الوسيلة الأولى هي التحكيم ويمارس المجلس هذا الدور ب 3 شروط .هي :أن لا يكون الخلاف متعلقا بسيادة واستقلال وسلامة الدول الأطراف فيه، وأن يتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى المجلس للحكم بينهم وأن يكون أطراف الخلاف دولتان أو أكثر من دول الجامعة، وعندئذ يتخذ المجلس قراره في الخلاف ويكون نافذا وملزما وعلى أطراف النزاع احترامه ويستبعد من التصويت على القرار الدول الأطراف[2].

[1] محمد شوقي عبد العال، المرجع السابق، ص5 .

[2] عبدالله علي عبو :المرجع السابق ،ص37

رابعا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

الملاحظ أن النص هذا المبدأ جاء في أكثر من موضع في الميثاق مرة بصورة صريحة وأخرى بصورة ضمنية ويبدو أن التأكيد على هذا المبدأ هو وسيلة لترغيب الدول العربية على الانضمام للجامعة من خلال التأكيد على أن انضمامها للجامعة ليس من شأنه المساس بسيادتها[1].

وتبين لنا من هذا النص مدى التأكد على التزام الدول الأعضاء بعدم تدخل أي منها في المسائل المعتبرة من صميم الاختصاص الداخل للدول الأخرى، بما يتضمن الالتزام باحترام أنظمة الحكم المختلفة في الدول الأعضاء وعدم اتخاذ أي عمل يرمي إلى تغيير أنظمة الحكم القائمة وقد كان حظ هذا المبدأ من نصوص الميثاق أفضل من حظ المبدأ السابق ، ذلك أنه وجد تأكيد له في مواضيع شتى، فلقد جاء ذكره في ديباجة ميثاق الجامعة التي تنص على أن هذا المنتظم يقوم على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها.

خامسا :الدفاع المشترك

وعملا بنص المادة (6)من الميثاق، وافق مجلس الجامعة في 13 فيفري 1950 على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وكانت المادة (2)من هذه المعاهدة قد نصت على أنه تعتبر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع المشترك الفردي والجماعي في كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تأخذ على الفور جميع التدابير لإعادة الأمن والسلام إلى نصابها.

واكتفت المادة(6)من المعاهدة لاتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي اعتداء بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الدفاع المشترك، وبذلك تلاقت المعاهدة لانتقادات الموجهة لنص المادة(6)من ميثاق الجامعة ، والتي تشترط الإجماع لاتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع العدوان[2].

[1] علي يوسف شكري، المرجع السابق ،ص2 .

[2] المرجع نفسه،ص1 .

وبالتالي يعتبر مبدأ الدفاع المشترك قاعدة أساسية في تحقيق التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين[1] عند وقوع اعتداء عليها أو على إحداهما[2].

[1] علي صبح، مرجع سابق،ص60.

[2] محمد مجذوب، المرجع السابق،ص32

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى كتلتين أساسيتين : المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، أضحت المنطقة العربية برمتها فضاء خصبا للاطلاع والنفوذ الأجنبي وذلك لموقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وتنوع الموارد الطبيعية وكذا باعتبارها ارض الديانات السماوية وإقليم يتوسط الحضارات، ولعل قيام جامعة الدول في 1945/03/22 يعتبر حدثا تاريخيا مهما يؤكد للعرب إن لهم حصننا منيعا يجمعهم من المحيط إلى الخليج بالرغم من اختلافاتهم و عزلتهم وتعرضهم للأمد الاستعماري ولكنهم بالرغم من ذلك يؤكد لها الوحدة القومية التي سعت لتحقيقها ولم شمل العرب تحت راية واحدة.

المبحث الأول :موقف جامعة الدول العربية من القضية و الجزائرية (1945–1954)

بدأ إهتمام الدول العربية بالقضية الجزائرية منذ تكوين الجامعة العربية تقريبا، لأنها قامت أساسا للدفاع عن القضايا العربية مشرقا ومغربا، حسبما ينص على ذلك ميثاقها و حسب ما رسمته لنفسها من أهداف عند تأسيسها حيث إن ميثاقها تضمن ما يلي: تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ولم يهمل الدول التي لم تحظ، بعد باستقلالها بل خصص لها ملحقا ، بأن يذهب التعاون معها إلى أبعد الحدود وكلف مجلس الجامعة بأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب[1].

1– موقف الجامعة من مجازر 8 ماي1945

ظهر اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الجزائرية اثر أحداث 8 ماي 1945 المرتكبة في حق الجزائريين والتي أدت إلى قتل أكثر من 45 ألف جزائري وسجن واعتقال الألف الآخرين إضافة إلى الخراب والدمار.

وقد نددت الجامعة العربية بمجازر 8 ماي 1945 بعد إن تلقت تقريرا من حزب الشعب الجزائري، ورفعت احتياجات رسمية إلى سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة ومطالبة السفير الأمريكي بالتدخل فورا لوقف الإعدامات في حق المناضلين الجزائريين وقد رد سفير الولايات المتحدة على مراسلة الجامعة بأن تلقى تقريرا من حكومته بناء على تقارير قنصليته في الجزائر وسفارتها في باريس إن عدد القتلى فاق 35ألف وان حكومته أنقذت رقابا كثيرة من حبل المشنقة وكان هذا الحدث هو أول اتصال رسمي للأمين العام للجامعة العربية بجهات غربية[2]وذلك لتنديد بخطورة الوضع في منطقة المغرب العربي كما قام بتأسيس لجنة متابعة أوضاع المنطقة فضلا عن مساعيها لاستعطاف منظمات حقوق الإنسان الدولية لدعم القضية الجزائرية وهذا ما جعلها أول هيئة تبنت كفاح الشعب الجزائري مبكرا[3].

---

[1] بشير سعيدون: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في تاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، الجزائر، ص86 .

[2] احمد بشيري :المرجع السابق، ص21، ص 22.

[3] سيد علي احمد مسعود :التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960 ، 1961،د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010 ص، 146.

ومن جهتها اهتمت الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية بربط علاقات متينة بجامعة الدول العربية من خلال أنشاء بعثه بالقاهرة تنظم الاتصالات مع الجامعة[1] وبتشجيع من الجامعة الدول العربية تم تكوين المكتب العربي بالقاهرة في سنة 1946 والتي ساهمت في تكوين عدد منهم ثقافيا وفكريا وسياسيا حيث كانت القاهرة ابرز عاصمة عربية خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية وما يجب التركيز عليه انه كان لرجال الفكر راتبا مواثيق بالسياسة وذلك في إطار القومية العربية ومحاربة الاستعمار الأوروبي في العالم العربي كله[2] ومهما كانت تحمله هذه المجازر من قتل وعنف وخراب الا أنها كانت فرصة تاريخية للحركة الوطنية التي كانت تطالب

بالاستقلال والسيادة الوطنية ممثلة خاصة في حزب الشعب الجزائري في الذي كان يتخذ من مجازر 8 ماي حجة ضد دعاة المساواة و الاندماج وكذا المترددين والمتخاذلين والشعب نحو القوميين بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية[3].

و منذ هذه الفترة والفترات اللاحقة كانت البداية للدعم العربي اتجاه كفاح الشعب الجزائري من خلال الندوات الأولى لجامعة الدول العربية التي هبت مستنكرة بشدة هذا النظام الإنساني المفجع وقامت باطلاع الرأي العام العالمي على جرائم الفرنسيين في الجزائر واستصرخت ضمير الدول الكبرى للتوسط لدى الفرنسيين (الو.م.أ) للكف عن جرائمهم، وعقدت من اجل ذلك عدة اتصالات دبلوماسية لبيان رد الفعل لدول الجامعة والى إقناع الدول التي أجرت معها الاتصالات بالخطأ الكبير الذي ترتكبه السياسة الفرنسية في المغرب العربي[4].

وهكذا تواصل نشاط جامعة الدول العربية، ففي يوم 4 ديسمبر 1945 عقدت الجامعة مجلسا خصص جانب هام منه لدراسة الوضع في الجزائر حيث قدم الأمين العام للجامعة بيانا استعرض فيه ما جرى بينه وبين الوزير المفوض الأمريكي ثم مع القائم بالأعمال، وقد قرر مجلس الجامعة أن يعهد إلى الأمانة العامة في اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع سياسية لتخفيف التعسف والاضطهاد والويلات التي تنزل على إخواننا العرب في شمال إفريقيا وهذا هو أول قرار تتخذه الجامعة بخصوص القضية الجزائرية[5] وعموما لقد كانت لهذه الحوادث أثارها العميق على نفسية الشعب الجزائري و حركته الوطنية، كما كانت منعطفا حاسما في مسيرة النضال الوطني من اجل الاستقلال

[1] عمر بوضربة :النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبتمبر 1958 ، جانفي 1960 ، د،ط، دارالحكمة الجزائر، 2010 ص15.

[2] محمد بن عيود :مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق ، د، ط، منشورات، عكاظ، الرباط، 1992 ، ص 9 .

[3] محمد الشريف عباس، من واجب نوفمبر، طبعة خاصة من دورة المجاهدين ، دار الفجر ، الجزائر، 2005 ، ص،161

[4] محمد علي داهش، الدراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د،ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004 ، ص19.

[5] بشير سعيدون، المرجع السابق، ص 88 .

والسيادة وتميزت المرحلة ما بعد حوادث 8 ماي 1945 عن سابقتها بانبثاق هيئات سياسية منظمة تبنت النضال والكفاح السياسي، وانقسمت على نفسها ما بين استقلالي وإصلاحي وإدماجي[1].

2– موقف الجامعة العربية من اندلاع الثورة التحريرية

عند اندلاع الثور التحريرية لم تكن هناك ردود فعل أولية علنية في العالم العربي والإسلامي بالرغم من استقلال عدة دول عربية إلا إن هذا الاستعمار بقي ناقصا لأنه لم يتجرد من التبعية للاستعمار باستثناء جمهورية مصر العربية التي بثت من إذاعتها صوت العرب نداء أول نوفمبر 1954 ولكن موقفها لم يظهر بصفة واضحة إلا بعد سنة1956 قبل قيام الثورة رسميا قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه المنعقد بجلسة1953/11/19.

إنشاء صندوق القضايا لشمال إفريقيا لتأييد أبناء هذا الجزء من الوطن العربي، كما خصصت الجامعة العربية لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف و أنشأت إلى جانبه هيئة ضمت ممثلين لجميع هيئات المغرب العربي وذلك لتحقيق أهداف هذا الصندوق ، وفي 27 يناير سنة 1954 أحاط مجلس الجامعة العربية الحكومات العربية علما بالمساهمة في هذا المشروع[2] .

وحين اندلعت الثورة الجزائرية وعمت معظم مناطق القطر هددت فرنسا لكل من تسول له نفسه من الدول الأجنبية التدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزء منه وقامت بضغوطات دبلوماسية على دول عربية وتهديد إذاعة صوت العرب في بالقاهرة وهذا ما جعل جامعة الدول العربية منذ انطلاق ثورة نوفمبر تتذبذب في مساندتها في القضية الجزائرية لكن رغم هذه[3] التهديدات إلا إن هناك بعض الشخصيات السياسية العربية ساندت الثورة التحريرية منذ اندلاعها وعلى رأسهم احمد الشقيري ، كما طلب النواب السوريين من حكوماتهم مقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا وهذا دون إن ننسى الموقف المشرف للمملكة السعودية التي طلبت من الجامعة منذ الوهلة الأولى أي في13 ديسمبر 1954 برفع القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، لكن جامعة الدول العربية التي كان يرئسها وزير خارجية لبنان الفريد نقاش رفضت هذا الطلب ولم تبدي تأييدها المطلق لثورة التحريرية الجزائرية ولم يتبلور موقفها إلا بعد مدة وهنا نود إن نقول انه لو كان أمينه الأول المرحوم عبد الرحمان عزام لكان الأمر غير ذلك من اللحظة الأولى ولما احتاجت إلى وقت للتخذ القرار اللازم يوم 29 مارس1956[4] .

---

[1] احمد سعيود :العمل الدبلوماسي للجبهة ت، و 1954.1958 ، د،ط، وزارة الثقافة الجزائرية، 2008 ،ص 33.

[2] نبيل بلاسي الاتجاه العربي الإسلامي في تحرير الجزائر،الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 1990 ،ص18 .

[3] عمار عمورة،موجز في تاريخ الجزائر،دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002 ،ص،ص205 ،206.

[4] مولود نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخلية وخارجيا على غرة نوفمبر دار الامة الجزائر، 2007 ،ص 193.

3– اختلاف موقف الدول العربية في مساندة القضية الجزائرية

حظيت الثورة الجزائري باهتمام واسع في الأوساط المغربية والإفريقية الرسمية منها والشعبية وأثارت منذ اندلاعها وطول سنواتها المتعاقبة انعكاسات على تطور الأوضاع ببلدان المغرب العربي بفضل توجهاتها المغربية[1].

فالشعوب عندها تشعر بالاهانة والسيطرة كل شيء يسقط عندها فهي بالحسابات السياسية ولا تقف عند العلاقات الدبلوماسية وخاصة إذا كانت هذه الشعوب تشعر بان لها نفس الانتماء[2].

إن المواقف العربية تجاه القضية الجزائرية كانت نابعة من الوجدان لكن الجزائر ارض عربية وشعبها شعب عربي على حد تعبير العلامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس وهو ما تجسد ميدانيا من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي لقيه الشعب الجزائري من طرف أشقائه العرب[3].

أولا: مصر

وقفت مصر منذ البداية مع القضية الجزائرية، بدون تردد أو تحفظ رغم إن البعض برا نفسه من هذا الدعم وأعلن صراحة تنكره لها بسبب الضغوطات السياسية والعسكرية التي ابدتها فرنسا و العالم الغربي تجاه أي بلد مؤيد للثورة الجزائرية وهكذا بدت مصر سباقة لإبداء هذا التأييد والدعم حتى قبل انطلاق الثور إذا كانت تحتضن مكتب لجنة تحرير المغربي الذي كان يضم الحركات التحريرية المغربية الأربعة برئاسة محمد عبد الكريم الخطابي كما إن جبهة التحرير الوطني عينت وفدا يمثلها في القاهرة ويتكون من ثلاثة أعضاء هم: احمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين ايت احمد، وذلك للتحضير للثورة وكللت مهمة هذا الوفد بنجاح أكثر مما كانت تتصور جبهة التحرير ،كما أنبيان أول نوفمبر 1954 بث من إذاعتها وقد استقبلت الثورة بالترحاب وأعلنت إذاعة القاهرة تأييدها، وصار صوت العرب هو الناطق القوي بلسان القضية الجزائرية[4]،كما أنها أتاحت لقادة جبهة التحرير الوطني إن يمارسوا نشاطاتهم من قلب القاهرة، وقد ظهر التضامن المصري مع الثورة الجزائرية في عدة أشكال منها:

[1] عبد الله مغلاتي، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة ،ج1 ، دار السبل للنشر و التوزيع، الجزائر،2009،ص5.

[2] محمد العربي الزبيري و اخرون، كتاب مرجعي عن الثورة1954-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، الجزائر ،ص38 .

[3] مريم صغير، موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية1954- 1962دار الحكمة، الجزائر، 2012 ،ص9 .

[4] بشير سعيدون، مرجع سابق ص3.

في الجانب المعنوي والدبلوماسي :حيث إن مصر لم تتوان في مساندة الثورة الجزائرية وتقديم الدعم لها في مختلف المحافل الدولية.

وفي ميدان الدعاية الثورة :

كانت إذاعة صوت العرب بمثابة المؤسسة الإعلامية للثورة الجزائرية بدءا من إذاعتها لبيان أول نوفمبر 1954 إلى غاية إعلانها لبيان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،كما كانت صحافتها المكتوبة خير عون لنشر أخبارها والدعاية لها وإيصال صوتها إلى مختلف أنحاء العالم، وإذا ما تطرقنا للدعم الذي قدمته مصر العربية بقيادة جمال عبد الناصر في الميدان المعنوي نجد أنه بعد أيام قلائل على إعلان الثورة قامت بمطالبة وزارة الخارجية العرب خلال اجتماعهم في الجامعة العربية بضرورة توحيد سياستهم الخارجية اتجاه الحملات الاستعمارية وخاصة في منطقة الشمال الإفريقي كما قامت بتعريف المجتمع الدولي بالمشكلة الجزائرية .

ومن جهة أخرى استطاع زعيم الثورة جمال عبد الناصر من خلال مساعيه إلى توحيد الصفوف بين التشكيلات السياسية الجزائرية إلى جانب ذلك قام بتوحيد الرؤى بين المغرب والجزائر في إطار التوجه العربي[1]

لذا فإن مصر تعتبر حليفة الثورة الأكثر فعالية.

الدعم السوري الجزائر:

كانت سوريا من الدول العربية الشقيقة التي تربطها بالجزائر علاقات وطيدة تعود إلى الهجرات التي توالت عليها مع استقرار الامير عبد القادر في بلاد الشام وبعض الهجرات التي حدثت فيما بعد والتي يعود سببها إلى الممارسات القمعية الفرنسية على الشعب الجزائري[2].

ورغم هذا إلى إن الحكومة السورية لم تتخذ موقفا صريحا مؤيد للقضية الجزائرية في البداية لكن المجلس النيابي السوري كان له موقف مخالف بل معارض لموقف الحركة اذ إن أعضاءه لم يتوانو عن أبداء خطاب مساند للثورة لدفع الحكومة إلى تأييدها وهو ما تجلى فعلا فيها بعد، فخلال الزيارة التي قام بها وفد ج ت و إلى سوريا يوم 13 مارس 1957 عبر الرئيس شكري القوتلي بصريح العبارة عن دعمه التام ودعم حكومته والشعب السوري للجزائر.

[1] احمد سعيود، مرجع السابق،ص4 .

[2] مريم صغير، المرجع السابق،ص239 .

إن هذا الخطاب المميز المتحدي لفرنسا يعد الأول من نوعه قوة وجرأة و شجاعة لكل الدول العربية بما فيها مصر والسعودية وليبيا التي عبرت عن مناصرتها أيضا القضية الجزائرية لان الموقف السوري يعلن صراحة استعداد سوريا للدخول في مواجهة عسكرية ضد فرنسا إلى جانب الجزائريين كما إن سوريا من الدول السباقة التي فتحت إذاعتها وليبث منها برنامج" صوت الجزائر من دمشق" والاعتراف بالحكومة المؤقتة بمجرد الإعلان عن إنشائها وفي الأخير يمكن تلخيص الخطاب الرسمي السوري فيما قاله الرئيس شكري القوتلي لممثل الجزائر في دمشق المرحوم محمد الفسيري بإمكانك إن تأتي إلي في أي وقت دون طرق للباب، أبواب سوريا مفتوحة أمامكم ونحن لانبخل عنكم بشيء بإمكاننا تقديمه إليكم[1].

لبنان:

على الرغم من التعاطف الشعبي مع الثورة الجزائرية منذ انطلاقها إلى وقف القتال في19 مارس 1962 ثم الاستقلال إلا إن الخطاب اللبناني بدا مضطربا ومتأرجحا بين اللامبالاة عن نصرة الجزائر وقضيتها العادلة سياسيا إعلاميا واقتصاديا يبدو إن هذا التناقض في التصريحات مبررا نظر للتركيبة الطائفية للبنان وروابطه الاقتصادية التي تربطه بالمغرب عامة وفرنسا خاصة إضافة إلى معاناة لبنان من الصراعات الداخلية كما إن لبنان دولة صغيرة ضعيفة واقفة على خط المواجهة مع إسرائيل حيث اكتفى لبنان بترقب الحلول الفرنسية التي رآها كافية لحل معضلة ما يحدث في الجزائر لكن أمام ضغط الشارع ونشاط الأحزاب، من اجل دعم القضية الجزائرية وجه مندوبو عدة دول منها لبنان سنة 1955 رسالة يطالبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة[2] ثم بعد ذلك قامت السلطة اللبنانية بالاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي ذلك الوقت كان الوضع الاقتصادي في لبنان ليسمح بتقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية لذلك عمدت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى التركيز على الدعم المعنوي الذي فاق كل تصور[3].

[1] بشير سعيدون، المرجع السابق،ص، ص، ص 61،62،63.

[2] المرجع نفسه، ص81،ص82،ص83.

[3] مريم صغير ، المرجع السابق ،ص290 ،ص291.

الأردن:

إن الأردن لم يدلي بخطاب رسمي وصريح لدعم للثورة الجزائرية خلال سنتها الأولى والثانية تقريبا لكن ومع بداية سنة 1956 بدا هذا الخطاب يأخذ منعرجا آخر لصالح الثورة الجزائرية فراح الملك يعلن بصراحة عن دعمه وتأييده للقضية الجزائرية سواء سياسيا أو ماديا[1] لذا كان موقف الأردن مشرفا منذ بداية دعمها للقضية الجزائرية إلى جانب باقي الدول العربية رغم أوضاعها اقتصاديا إذا ماقورن ببعض الدول العربية الأخرى لذا انحصرت مساعداتها المادية التي كانت رمزية للثورة الجزائرية في تقديم المعنويات المالية إلى مكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره في العاصمة عمان[2] وبمناسبة قرب الذكرى السنوية الأولى لاندلا ع الثورة الجزائرية أستقبل الأردن الوفد المغربي الذي كان يقوم في الأقطار العربية بشرح القضية الجزائرية حيث التقى الوفد الجزائري بالسعيد المفتي رئيس الوزراء وتناول **النقاش** أهم النقاط المتعلقة بهذه القضية ومن جملتها جمع التبرعات لنصرة المجاهدين في الجزائر وأقطار المغرب العربي وعلى اثر هذه الزيارة وافقت الحكومة الاردنية رسميا على السماح للجنة الشعبية بنصرة المغرب العربي في الأردن وجمع التبرعات لمساعدة ومساندة كفاح الشعب العربي في الجزائر.

العراق:

كانت حكومة العراق في عهد الملك فيصل الثاني ونوري السعيد عبد الاله تصنف بالحكومة الرجعية حيث كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح و الأهداف البريطانية ومكبلة بحلف بغداد بالإضافة إلى موقفها المعادي من دعاة القومية العربية لذا قامت بالضغط على سوريا لعزلها على مصر قبل الوحدة ،حيث إن موقفها لم يكن مشرق أثناء تأميم قناة السويس[3].

لقد كانت حركة الضباط الأحرار في مصر العامل المحفز لضباط الجيش العراقي للقيام بحركة مماثلة وذلك للقضاء على النظام الملكي[4] وقد تجسد الدعم المعنوي العراقي للثورة الجزائرية مباشرة بعد هجومات 20 اوت 1955 التي شنها مجاهد الثورة في الشمال القسنطيني والتي وصل صداها إلى بغداد و تعاطف معها الرأي العام العراقي حيث

[1] بشير سعيدون، المرجع السابق ص7

[2] مريم الصغير،المرجع السابق،ص277 .

[3] بشير سعيدون، المرجع السابق ص73.

[4] سليم ثابت، مكتب جبهة ت، ببغداد ودعم العراق للثورة ج،1962 ، 1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ المعاصر، 2011، 2010،جامعة الجزائر،ص53

قدم أربعة نواب عراقيين مذكرة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يطالبون فيه الحكومة العراقية بالإسراع في اتخاذ إجراءات الضرورية لوقف البطش الجهنمي الفرنسي في المغرب الجزائر.

ورغم تعاقب الحكومات العراقية إلا أن وعودها في دعم القضية الجزائرية كانت تطفو على سطح السياسية العراقية وما إن انتصرت ثورة 14 جويلية 1958 العراقية حتى أعلن العراق انسحابه من حلف بغداد بتاريخ 24 مارس 1959و بالتالي اتضحت الرؤية بالنسبة للدعم العراقي اللامشروط للقضية.الجزائرية حيث تم إعلان الحكومة العراقية عن موقفها من الثورة الجزائرية من خلال الرسالة الرسمية التي استلمها وفد ج ت وفي تونس من وزير الخارجية العراقي السيد عبد الجبار الجومردوو التي أكدت فيها العراق شعبا و حكومة على مؤازرة الشعب الجزائري و الوقوف إلى جانبه من اجل استقلاله ودعمه ماديا ومعنويا[1].

السعودية:

من خلال الاطلاع على بعض الوثائق وقراءة بعض التصريحات التي أدلى بها المسئولون السعوديون[2] منذ أعلنت الثورة في الجزائر[3] يبدو إن السعودية لم تبخل في دعمها للثورة ففي 14 يونيو 1954 أي قبل انطلاق الثورة بعدة أشهر أرست المملكة السعودية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأبدت استعدادها لعرض قضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة ،وبعد مشاورات مع الدول الأعضاء ثم الاتفاق على التريث إلى الوقت المناسب وبعد إعلان الثورة واصلت السعودية إعلان موقفهم المساند للثورة واستعداده لمدها بما تحتاجه

من مال ودعم سياسي[4] كما عملة المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها من اجل نصرة القضية الجزائرية حيث استطاعت إقناع 14 دولة افريقية و أسيوية من الدول المشاركة في دوره الأمم المتحدة وقد ساعدها في تحقيق هذا الهدف العربي النيل عاملان أساسيان هما الوضع الداخلي للجزائر حيث ناهزت الأوضاع بعد الثورة التحرير وكذلك تنسيق المواقف مع بعض الدول خاصة العربية منها العراق لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية

[1] مريم الصغير، المرجع السابق،ص265،ص266 .

[2] بشير سعيدون،المرجع السابق،ص53

[3] كريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ،الطبعة الاولى ،دار الغرب الاسلامي ،بيروت، 2005 ،ص379

[4] بشير سعيدون، المرجع السابق،ص 53.

إنقناعة المملكة السعودية بعدالة القضية الجزائرية جعلها تتبنى هذه الثورة من العمق وتدفع عنها متحدية في بعض حلفائها الغربيين[1].

المبحث الثاني: مظاهر دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية(1954–1962)

ناصرت جامعة الدول العربية القضية الجزائرية فاتحة للجزائريين المجال للاسماع صوتهم عاليا انطلاقا من الدعاية للقضايا المغربية والقضية الجزائرية إلى الجانب الملتقيات و الندوات وكذلك المؤتمرات للتعريف بهذه القضية ودعمها ماديا ومعنويا، وهكذا كانت مصر السباقة في دعم نضال الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية من خلال الدور الفعال الذي جسدته للحكومة بوقوفها إلى جانب الثورة الجزائرية ودعمها بكل الوسائل و الطرق.

1– الدعم الدبلوماسي

لقد أعلنت الثورة الجزائرية منذ البداية أنها تستند في كفاحها على الدعم والتضامن العربي، وتعد مصر الحليف الأول للثورة الجزائرية، فقد حدث إن كانت قضية الشعب الجزائري محل اهتمام السلطات المصرية حتى قبل اندلاع الثورة، ففي أكثر 1954 أي شهر قبل اندلاع الثورة، استقبال الرئيس جمال عبد الناصر وفد يمثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية كشف له الخيار الثوري للقيادة وعزم الشعب الجزائري على إشعال فتيل الثورة وبعد أن استمع إلى الوفد باهتمام أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عزمه للوقوف إلى جانب القادةالجزائريين[2].

حيث لعبت مصر دورا فعالا في تدعيم مشاركة الجزائر وتمثيلها في مؤتمر باندو نغافريل1955 كما كان لمصر دور مهم في تمكين الجزائريين من لعب دور مؤثر في منظمة تضامن الشعوب الأفرو اسياوية منذ نشأتها بالقاهرة ديسمبر1957[3] وهكذا أصبحت الثورة الجزائرية بعد 5 أشهر ونصف من بداية تفجرها، مركز اهتمام القادة في مؤتمر باندونغ المعتمد في 18 افريل 1955 والتي كان من بينها الاعتراف الصريح باستقلال الجزائر وحق الشعب في تقرير المصر، وما كان يقبل بأغلبية 28 صوت ضد27 صوت وامتناع 5 أصوات عن التصويت[4] وسجلت القضية في جدول أعمال جمعية الأمم المتحدة وأزيلت المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد قضية داخلية تتعلق معالجتها الحكومة الفرنسية.

---

[1] مريم الصغير، المرجع السابق، ص،ص،215 ،216.

[2] احمد سعيود، المرجع السابق،ص65 .

[3] إسماعيل ديش، السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة1954–1962 د،ط، دار هومة، الجزائر،2003 ،ص72.

[4] بشير سعيدون، المرجع السابق،ص 38 .

ومما لا شك فيه أن الجامعة العربية بصفة خاصة كان لها موقف مشرفا اتجاه الثورة الجزائرية ذلك انه فور إعلان الثورة قامت الجامعة بدعمها معنويا وسياسيا وإعلامي ودبلوماسيا ونادت بشرعية الكفاح الثورة للجزائريين وحثت الدول العربية وكافة شعوب العالم على تأييد ثوار شمال إفريقيا وكانت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة قد وجهت مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية، أطلعتها فيها على معاناة الشعب الجزائري وعلى السياسية الفرنسية المطبقة في الجزائر طالبة منها على الخصوص وضع حد نهائي لما يجري.

في الميدان السياسي و الدبلوماسي:

– عدم الاعتراف واسكرا وضعية الجزائر خلقها الاستعمار وفرضها على الشعب الجزائري فرضا.

–بتأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بكل حرية.

– تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في اقرب وقت[1].

– القيام بمساعي لدى الحكومات الأسيوية لتحويل السياسية المشتركة قصد تاييد تحرير الجزائر.

– الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي على فرنسا.

– رفض فكرة إن الجزائر جزء من فرنسا فالجزائر دولة تربطها علاقات واتفاقيات دولية[2].

وقد انطلقت الجامعة العربية من القاهرة تقود حركة إعلامية واسعة لمجابهة اعمال العنف و الإرهاب الفرنسي في الجزائر حيث كانت إذاعة صوت العرب القاهرة تداع على لسان المذيع الشهير احمد سعيد حيث كانت يبدأها بالعبارات التالية :باسم الأحرار الخمسة ما نفوتش الثأر يا فرنسة ويكررها 3 مرات وذلك استنهاضا للهمم ودعوة للشرفاء و الأحرار ليهبوا للدفاع عن حرمة الأوطان[3] وهكذا يمكن القول إن النشاط الدبلوماسية لقادة جبهة التحرير الوطني في ظل الجامعة العربية على الصعيد الدولي جاء بفضل الدعم المصري بصفة عامة وجهود الجامعة الدبلوماسية وربط الاتصالات بصفة خاصة[4].

[1] احمد سعيود، المرجع السابق،ص72،ص73.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق،ص،480

[3] عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة،ج3 ،د:ط، دار العثمانية ، الجزائر، 121 ،2013

[4] احمد بشيري:المرجع السابق،ص 4.

2– الدعم المالي

مصر:

لم تبخل الحكومة المصرية ولرئيسها عبد الناصر بتدعيم الثورة الجزائرية ماديا منذ انطلاقتها حيث تسلم قادة الثورة مبلغ 5000 جنيه لتوفير اكبر كمية من السلاح وقدرت أول شحنة مصرية ب 8000 جنيه وقد دخلت عن طريق برقة)ليبيا (كما إن أول صفقة أسلحة من أوربا الشرقية بتحويل مصري بحوالي مليون دولار هذا فضلا عن المساهمات الجامعة العربية التي كانت تاتي عبر مصر هذا فضلا عن التظاهرات التي كانت تقام بمصر لجمع التبرعات للثورة والدورات التاهيلية للممرضات الجزائريات ورغم بعض الأزمات التي شهدتها العلاقة بين مصر والحكومة المؤقتة والتي انتقلت على اثرها الحكومة إلى تونس إلا إن الدعم المصري تواصل وذلك من خلال الرئيس جمال عبد الناصر بفرحات عباس في 1954 والذي أكد فيها الرئيس المصري مواصلة دعم الثورة وتمثل ذلك في صورة المعدات العسكرية ومبالغ مالية بالعملة المحلية و الصعبة وقد قررت الجامعة العربية أن تخصص بداية من سنة 1959مبلغ 12 مليون جنيه استرليني كدعم سنوي للثورة الجزائرية[1] وخصصت للدولة العربية كل حسب مقدرته جزءا من الدعم المادي يكون بمثابة ميزانية ثابتة لدعم الثورة والعمل بكل الوسائل وبذل المساعي لدى الدول الغربية حتى تتوقف عن أعانة فرنسا لان ذلك من شانه إن يطيل أمد الحرب ويزيد في عدد الضحايا الأبرياء من أبناء الشعب[2] وهكذا انقسم عمل الوفد لخارجي بالقاهرة بقيادة محمد خيضر الذي تكلف بالجانب السياسي انطلاقا من مكتبه بمقر تحرير المغرب العربي، وحيث كان يحصل على مساعدات من جامعة الدول العربية قدرها 250 جنيه شهريا[3].

السعودية:

كان التدعيم السعودي هاما و محسوسا فخلال زيارة الوفد الحكومي الجزائري للسعودية 06 مارس 1959 تسلم الوفد مليا رفرنك فرنسي وتعهدوا بتدعيم مالي أخر كضريبة مالية) سعودية (مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون، كما خصصت السعودية 250 ألف جنيه سنويا لحرب التحرير الجزائرية سلمت عن طريق جامعة

[1] سيد علي احمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمي 1960-1961 من خلال محاضرة مجلسها، الوطني المعتمد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1960 ، رسالة لنيل شهادة المجستار في تاريخ الثورة كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، 2003،ص146.

[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص 12 .

[3] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص17 .

الدول العربية بالإضافة إلى ذلك حدد الملك يوم 15 شعبان يوم الجزائر لجمع التبرعات المالية وفي مناسبة يوم 15 شعبا 1958 كان الملك أول المتبرعين بمليون ريال سعودي بالإضافة إلى مليونين ونصف من الحكومة.

سوريا:

تضمن التأييد السوري المادي تنظيم أسابيع جزائرية لجمع التبرعات مالية وتمرينات طبية خلال الأسبوع الجزائري في مارس 1957 مثلا تسلم الوفد الجزائري 1800000ليرة سورية 13213049 دولا بصكوك موقعة من الرئيس القوتيلي نفسه وفي نفس السنة تسلم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق صكا أخر قدره مليار وخمسة ملايين فرنك[1] بمناسبة تنظيم أسبوع الجزائر بالعاصمة السورية دمشق تنقلت بعثته عن وفد ج ت الوطني إلى سوريا تهدف إلى إعطاء زخم إعلامي لأسبوع الجزائر سوريا بتنشيط ندوات صحيفة ومهرجانات شعبية وقد استقبل الوفد الرئيس السوري شكري القوتلي يوم 15 مارس1957 وذكر الأستاذ احمد توفيق المدني أن السبب الأساسي للزيارة هو مفاوضة اللجنة المشرفة على تظاهرة أسبوع الجزائر لتسليم مبالغ الإعانة التي كانت منتضرة[2].

لبنان:

تضمن التضامن اللبناني ماديا تبرعات مالية دورية من مصادر جماهيرية منظمة و متعددة وكانت تجمع وتوجه لممثل جبهة التحرير الوطني بدمشق كما كانت للحكومة اللبنانية مساهمات مالية ومعدات طبية توجه لمساندة حرب التحرير.

الأردن:

تضمن التأييد المادي للأردن من خلال تظاهرات مساندة وجمعت أثنائها تبرعات مالية بما فيها تنظيم مباراة في كرة القدم بين جيش التحرير الشعبي الجزائري و الفرقة العسكرية الأردنية وخصصت مداخلها لتدعيم حرب التحرير الجزائرية تضمن التدعيم المالي الأردني في هذا اليوم 7000 دولار من بينها 1400 دولار من الملك نفسه وذلك بمناسبة يوم الجزائر 30مارس1958 هذا و أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري للأردن وعد الملك بتكثيف المساعدات المالية و العمل على جمع تبرعات مالية مكثفة وبادر شخصيا يومها بتقديم 4000 دولار وتبعه

[1] إسماعيل دبش، المرجع السابق،ص،ص79 :85.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق،ص10 .

أعضاء حكومته وضباط سامون بالجيش الأردني بالتبرع براتبهم الشهري وتقديم مساهمات مالية أخرى للثورة الجزائرية.

العراق:

بادرت حكومة العراق إلى مجهودات عديدة لدعم الثورة الجزائرية والتي كانت بأمس الحاجة إليها حيث قامت في فترة الحكم الملكي إلى جمع الأموال عن طريق التبرعات وقدمت للجزائر في عام 1956 ما قيمته 75 ألف دينار[1] كما حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدة العراقية ما قيمته 319600 جنيه استرليني بنسبة98.15% من إسهامات الدول العربية هذا وتسلم الوفد الخارجي ببغداد مبلغا ماليا قدر نحو 175 ألف دينار عراقي، وهذه الأرقام تعكس مدى تفاعل العراق مع الثورة الجزائرية في أحلك الظروف[2] .

الكويت:

هو دعم الكويت المتواصل ماديا للثورة الجزائرية إلى غني هذه الدولة الصغيرة رغم كونها هي الأخرى تحت وطأة الاستعمار الانجليزي حيث سمحت دول الكويت بتأسيس لجنة الجزائر المكلفة بتنظيم الأسبوع الخاص لمساندة ودعم الثورة المباركة وبمناسبة الذكرى السابعة لاندلا ع الثورة الجزائرية تبرع أمير دولة الكويت بمبلغ تم صبه في حساب جبهة التحرير الوطني وقدر آنذاك بثلاثة ملايين دولار[3] هذا وبادرت دولة الكويت إلى تأسيس لجنة كويتية تقوم بجمع الإعانات والتبرعات لصالح الثورة و لمواصلة هذا الدعم أجبرت الحكومة الكويتية كل العمال في القطاعات الحكومية إلى دفع مبالغ مالية من أجورهم تضامنا مع الشعب الجزائري بالإضافة إلى إصدار طوابع بريدية خاصة بدعم الثورة الجزائرية على أساس أنها واجب قومي .

3–الدعم العسكري

تمثل الدعم العسكري للثوري الجزائرية في شخص الحكومة المصرية التي تعتبر مقر الجامعة العربية حيث لم تكتف القيادة المصرية بالوقوف إلى جانب المناضلين الجزائريين وتأييدهم تأييدا معنويا فقط، بل تجاوز التأييد العسكري

[1] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص87 ،ص88،ص89.
[2] سليمة ثابت، المرجع السابق،ص 95.
[3] مريم صغير، المرجع السابق،ص323.

وذلك لاسترجاع استقلاله [1]كان لزاما على مفجري الثورة البحث عن قوة عربية قادرة على دعمهم ماديا دون تخوف أو تردد أمام القوة الفرنسية ومن ورائها الحلف الأطلسي ووجد هؤلاء ضالتهم في مصر عند جمال عبد الناصر فكانت قبلتهم الأولى لدعهم بالسلاح ،ذلك لان انطلاقة الثورة في حد ذاتها اعتمدت على وسائل تقليدية و متواضعة و المحافظة على استمرارية الثورة كان لازما على مسؤولي الثورة أن يوفرو الوسائل الضرورية لهذه الغاية و المتمثلة في الأسلحة وتغطية حاجيات المجاهدين على هذا الأساس كان اللقاء بين فتحي الديب واحمد بن بلة قصد تحضير عمليات الإمداد بالأسلحة و التخطيط لها والبحث الطرق والوسائل الممكنة لتامين دخول السلاح إلى الجزائر وهكذا درس جمال عبد الناصر خطتهم ووعدهم بمساندة الثورة او دعمها بما يمكن من السلاح و المال[2]،ويذكر(فتحي الديب) في كتابه(عبد الناصر و الثورة الجزائرية) انه التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة وضرورة توفير احتياجات المكافحين لها لمواصلة الثورة بالا توقف ، بشرنا منذ أكتوبر عم 1954 وبعد إن قرار الثورة الجزائرية تحديد أواخر أكتوبر لاندلاع الثورة قررنا تزويدهم وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة والذخيرة المتنوعة[3] .

أول شحنة سلاح جاءت من مصر وقدرت بحوالي 8000 الاف جنيه وتم تحريرها عن طريق ليبيا كما كانت أول صفقة سلاح من أوربا الشرقية بتمويل مصري بحوالي مليون دينار واهم التدريبات العسكرية الفعالة لجيش التحرير الوطني خارج الجزائر كانت تتم بمصر، و ما كادت أخبار الشحنة الأولى من المساعدات تصل إلى السلطات الفرنسية[4] حتى باشرت اتصالاتها مع كل من بريطانيا وأمريكا طالبة منهما الوقوف إلى جانبها وتشديد الضغط على الحكومات العربية وخاصة الليبية لقطع الطريق أمام إمكانية تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، وقد تبلور ذلك في حملات التفتيش المستمرة التي قام بها البوليس الليبي بقيادة ضباط بريطانيين ، مما جعل من المستحيل الاستمرار في الاعتماد الوجود العسكري الغربي في ليبيا كمصدر للإمداد بالسلاح[5] وعموما فان وقوف مصر إلى جانب الثورة الجزائرية عسكريا يجعلها القاعدة الاساسية في بناء الثورة ولها دور لا يستهان به في تفجير الثورة.

[1] عمار سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، د،ط، منشورات المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر الجزائر، ،ص150.

[2] اسعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954-1962 د،ط،دار المعرفة، الجزائر، ص24.

[3] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر ، د1 ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984 ،ص58 .

[4] إسماعيل دبش: المرجع السابق ،ص71 .

[5] مصطفى طلاس :الثورة الجزائرية ،د :ط، طلاس للدراسات و الترجمة والنشر ، دمشق،: 1984 ص14 .

لم تعرف منطقة المغرب العربي حواجز أو حدود غلا ان التحولات السياسية التي أخذت تخضع لها في ظل التدخلات الأجنبية التي أدت الى إفراز ظاهرة الحدود ، خاصة اثناء التدخل العثماني و كذا الاوربي الذي عمد هذا الاخير الى توقيع معاهدات والتي تم بموجبها وضع حدود فاصلة بين الكيانات السياسية.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى

إن النزاع الحدود الجزائري المغربي يعد من أكبلر المشكلات التي شهدتها المنطقة المغاربية في بداية الستينات امام المطالب الترابية التي طرحتها الحكومة المغاربية مما ولد حالة من التوتر في العلاقات بين الطرفين.

1- مشكلة الحدود في فترة الاحتلال الفرنسي (موقعة إسلي-معاهدة لالة مغنية)

في خضم مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي بقيادة الأمير عبد القادر وجد المساندة والدعم من شقيقه الشعب المغربي، حيث قدم له ما يمكن من المساعدة خاصة بعدما أعجب المغاربة ببطولات الأمير الذي جعل المغرب قاعدة خلفية لمقاومته، الشيء الذي جعل الفرنسيون يراقبون الأجزاء التي ينطلق منها وهي غير محددة بوضوح بين الطرفيين، لذلك بدأت تظهر مشاكل الحدود في أواخر شهر ماي 1844 م، حينما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع ما بين المغرب الأقصى وفرنسا، وهذا بعدما أقدمت فرنسا على تشييد معقل لها عند لآلة مغنية وعسكر الجيش الفرنسي بها، وهدموا الضريح الذي كان يحظى باحترام أهل المغرب الأقصى الأمر الذي أثار موجة من الغليان وسط سكان المنطقة لمنع انجاز هذا المشروع الجائر، وقد تم ذلك رغم احتجاجات قائد وجدة، وفي هذه الأجواء أعلن المرابطون والأشراف عن الجهاد المقدس، ومن الواضح أن المشاكل القائمة بين المغرب وفرنسا لم تعرف الحل السلمي، واضطر الاثنان إلى استعمال سياسة العنف، حيث بدأت المواجهة الدامية في صيف 1844 م سميت بموقعة أيسلي، فما هي ملابسات هذه الموقعة؟ وما تأثيرها في المشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب؟.

أ -موقعة اسلي:

بدأت المواجهة بين الجيشين المغربي والفرنسي وانتهت بموقعة أيسلي التي انتصرت، حيث فيها القوات الفرنسية يوم 14أوت 1844 م بقيادة الماريشال بيجو توجهت انتصاراته على القوات المغربية بالحدود المغربية بقيادة الأمير "محمد بن السلطان عبد الرحمان "والتي انسحبت إلي مدينة تازا، وبذلك دخلت المغرب إلى مرحلة جديدة من تاريخها فقدت فيها عزها واستقلالها لظهور ضعفها المتناهي، وفرضت عليها فرنسا شروطها خلال المفاوضات[1] التي جرت بين الطرفين بطنجة، حيث يمثل الوفد الفرنسي كل من السيد :دوري دي نيون والدوق دي كلوكو

[1] إبراهيم مياسي: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837 م - 1943 م، ص 33.

بارغ، أما ممثل السلطان المغربي فهو الباشا بوسالم، وانتهت المحادثات بعقد معاهدة طنجة يوم 10 سبتمبر 1844م والتي تضمنت ثمانية اشتراطات من بينها:

- أما الشرط الثالث فينص على أن يلتزم الملك المغربي بعدم تقديم المساعدة لأي ثائر أو عدو لفرنسا.
- أما الشرط الرابع فهو ينص على محاصرة ثورة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية المغربية من طرف القوات المغربية غربا، والقوات الفرنسية شرقا من اجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي .
- أما الشرط الخامس فيحتوي على تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب و ثابتة حسب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية، في عهد السيطرة التركية العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود سيكون موضوع اتفاقية خاصة بعد المعاينات والمباحثات على الميدان[1].

ب– معاهدة لالة مغنية:

أجبرت فرنسا المغرب على توقيع معاهدة "لالة مغنية" لتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب، وبموجبها قسمت المعاهدة الحدود إلى ثلاثة أقسام:

يبدأ القسم الأول من مصب "وادي كيس" في البحر حتى "ثنيسة الساسي" أي نحو100 كلم، وقد عينت الحدود في هذه المناطق بواسطة الأماكن وبصورة واضحة.

ويبدأ القسم الثاني من "تنيسة الساسي" حتى الأطلس الصحراوي، وهي منطقة سهوب حيث الأرض لا تزرع وإنما تستخدم مراع للقبائل الجزائرية والمغربية، وقد اكتفت المعاهدة بتوزيع القبائل والقصور بين البلدين دون تحديد جغرافي، وكانت هذه المنطقة سببا في إثارة المشكلات باستمرار بسبب التشويش الذي صاحب توزيع القبائل، وعدم تحديد مركز بعض القبائل الأخرى، أما البلاد الواقعة جنوبي قصور الحكومتين فبما أنه ليس فيها ماء وليست

مسكونة، وبما أنها تشكل الصحراء الحقيقية فإن التحديد لا جدوى منه، وقد استغل الفرنسيون هذه المادة في بناء مزاعمهم حول الواحات الصحراوية" توات "و"غزاره"، و"تيديلكت"، وسر السلطان المغربي لأن هذه المنطقة تركت خارج المنطقة الثانية والثالثة، وفي هذه المناطق كانت القبائل تعيش شبه مستقلة سواء بالنسبة للمخزن أو للسلطات الجزائرية[2] ، وتعد هذه المعاهدة الفيصل بين النزاع المغربي، الفرنسي على الحدود، حيث بموجب هذه الاتفاقية حددت الحدود الشمالية بين الجزائر والمغرب، وحدد معها مصير بعض القبائل المنتشرة على هذا الخط ومن بينها أولاد سيدي الشيخ الذين أعلنوا في البداية ولاءهم لأمير عبد القادر [3].

[1] إبراهيم مياسي :مرجع سابق، ص339 .

[2] محمود علي عامر :تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1429 هـ، 2008 م، ص 170-171.

[3] إبراهيم مياسي :مرجع سابق، ص 138.

ومن خفايا هذه اتفاقية هو أن المارشال) بيجو (أرسل رسالة لسيدي محمد بتاريخ 17سبتمبر 1844 م، يظهر منها أنها قد تبادل عدة رسائل، حذروه فيها من تحركات الأمير عبد القادر، ومما جاء في هذه الرسالة ما يلي:" إن الحاج عبد القادر انتقل لوسط هذه الأقطار فليس هكذا الطلب منك بل أردنا أن ينتقل بأهله ومن معه إلى مرسى من مراسيكم البعيدة وتلزموا أنفسكم أن لا يخرج من موضع وضع فيه قط لاسيما أن تلتزموا بأن لا يرجع لمضاداتنا بالنواحي الشرقية ولم يكن بيننا سبب في القتال إلا هو فقط ."... واتبعت هذه القضية عقد معاهدة لالة مغنية جاء فيها" :هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوس الأقصى، الفقيه السيد حميدة بن علي الشجعي عاهل بعض مملكة المغرب، ونائب سلطان الفرانسيس وكونت) دولارا (صاحب نيشان الافتخار لدولة الفرنسيس ودولة اسبانيا، من ذكر مبدأ الحدود والأماكن التي تمر عليها الحدود من ملتقى وادي عجرود مع البحر في الشمال، إلى ثنية السياسي جنوبا بصحراء على مسافة حوالي مائة كيلو مترا.

فقد تركت معاهدة لالة مغنية سنة 1845 م، منطقة واسعة جنوب تنسيه السياسي دون تحديد واضح، حيث أصبحت سببا في مشكلات حدود مستمرة، وعلى الرغم من أن فرنسا قد استغلت حق المطاردة وتدخلت أكثر من مرة في الأراضي المغربية، ليس لحل المشكلات بل لزيادتها إثارة في نفوس القبائل في تلك المنطقة للنقمة والانتقام، وكان أغلب القادة الفرنسيين الذين تعاقبوا على جيش وهران وكذلك معظم حكام الجزائر المهتمين

بالمحافظة على النظام والهدوء، في تلك المناطق يرغبون بالقيام بعمل حاسم في منطقة الحدود لتوسيعها نحو ملوية واحتلال فجيج، وتعيين حدود ثابتة واضحة من تنيسة الساسي إلى ضواحي فجيج، وتوزيع جديد للقبائل، ومنذ عام 1849 م أرسل الجنرال" بيليسه "قائد وهران إلى حاكم الجزائر العام، مذكرة يقترح فيها مد الحدود جنوب تنيسة الساسي، وقد أيده في ذلك الجنرال" مكماهون "قائد تلمسان وفي سنة 1879 م قدم الجنرال سيريز طلبا مثل هذا، وبين فيه أن إقامة حدود ثابتة ربما لا يضع حد لكل المصاعب، ولكنه سيحسن ويبسط المواقف، كما أنّه سيحدد بصورة جيدة المسؤوليات، ويمحو حالة التشويش والفوضى الدائمة التي تسود المنطقة، وكان السلطان مولاي الحسن يؤيد هذه الفكرة .وفي سنة 1876 م اتجه السلطان بزيارة نحو وجدة، حيث جرت مقابلة بين رئيس الوزراء المغربي ولجنة عسكرية فرنسية، وقد طلب الرئيس المغربي وضع حد لسوء التفاهم الذي تثيره معاهدة 1845م، وذلك بتخطيط حدود واضحة بين المغرب والجزائر، وقد كتب أحد الضباط الفرنسيين الحاضرين اقتراح منطقي تماما، ولم يكن هناك ما يرد به على حجة رئيس الوزراء ولكن كما يقول" :جوليان كان هناك مبدأ أساسي للسياسة الاستعمارية، وهو أنه يجب عدم التحديد، ولهذا حاول القائد الفرنسي التملص بحجة الرجوع إلى حكومته وحاول أن يحول المحادثات نحو مشاريع سكك حديدية وخطوط تلغرافية"، وكان الحاكم العام للجزائر "جريفي "قد بين أن مصلحة فرنسا هي جعل حدود حقيقية جنوبي تنيسة الساسي، واقترح أن يكون هناك خط

حدود من تنيسة الساسي وينتهي في عين صفيصيفة جنوبي صفرا، حيث قام بمساع لدى الحكومة الفرنسية لتسوية مسالة الحدود الجزائرية المغربية، لكن وزير الخارجية" واد نغتون" عارض بشدة وكان يرى أنه لا ينبغي الاعتراف بحق سلطان المغرب المطلق على أراضي سلطته إلا بوجود ضرورة ملحة وعليه يبقى الاعتراف اسميا على أراضي يمكننا يوما ما أن نطالب بها، خاصة إذا انتهت دراسات الخط الحديدي عبر الصحراء إلى نتائج عملية، وأصر واد نغتون على عدم التعجيل بتحديد ما تركته معاهدة سنة 1845 م، حيث إن عدم وجود حدود ثابتة بين الدولتين يكون دوما على حساب الأضعف، كما أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض التحديد لأنه يحرمها حق المطاردة التي كانت تعتمد عليه لتوسيع مجال احتلالها، وقد ظلت مسالة الحدود قائمة دون حل[1].

2- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية ومشكل الحدود.

أ- التسليح والتموين:

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مشكلة التسليح الذي تسبب في جعل الانطلاقة تكون متواضعة في معظم ولايات الوطن، وانطلاقًا من هذه الوضعية كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح، حتى لا تختنق الثورة في مهدها، لقد أصبحت مشكلة السلاح من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الوطني على إيجاد حل لها.

لقد هزمت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 م استقرار النظام الاستعماري في المنطقة، حيث أدرك المغرب أن عليه مساندة الشعب الجزائري الشقيق، فقد حول أراضيه إلى قواعد خلفية لتدريب والتمويل والإمداد اللوجستيكي، وبناء على ذلك، فقد تمثل الدور الجماهيري على الضغط على الأنظمة السياسية، وهذا بهدف أن تكون أراضي المغرب الأقصى الحدودية مصادر وممرات استراتيجية ونقاط عبور للأسلحة القادمة لتدعيم الحرب التحريرية[2]، فإن دور المغرب الشقيق في أن معظم الأسلحة كانت تستقبلها موانئه سواء أتت من أوروبا أومن مصر، لتغطية الفشل أو بعض الفشل الذي عرفه الطريق البري، فقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال الإمدادات التي كانت الثورة بحاجة إليها، وقد كان لجيش التحرير الوطني قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تسمى قاعدة الناظور[3] ، وقد جند لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس والذين سموا بالرجال الضفادع البشرية*

[1] محمود على عامر :مرجع سابق، ص 190-191.

[2] عمار بن سلطان وآخرون :الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان الجزائري، 2007 م، ص85.

[3] وهيبة سعيدي :مرجع سابق، ص 84.

إلى جانب هذا نرى أن المغرب الأقصى ملكًا وشعبا وقفوا إلى جانب الشعب الجزائري في محنته، فقد فتحت الحكومة المغربية حدودها للمجاهدين وجعلت أراضيها ميدانا لتدريبهم وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة، وهذا الدعم زاد من قوة الثورة، حيث وضع500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس، والذي اصدر أمر بالسماح بمرور المعدات العسكرية، كما أن العمليات الفدائية التي كان يقوم بها المجاهدون في الناحية الغربية كان مصدر تموينها من الحدود الشرقية المغربية، خاصة العمليات التي شهدتها مرحلة 1958م / 1962 م بالولاية الخامسة[1] ، كما كانت إدارة التسليح المتخصصة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الخارج تابعة للولاية الخامسة، وكانت متمركزة في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى ، ومهمة الشبكة هي البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل، فقد كانت مقسمة عملها على النحو التالي:

- تجنيد الجزائريين المنتقلين بين الجزائر و المغرب.
- تجنيد العديد من الأجانب الموثوق بهم.
- الاعتماد على الطرق ووسائل متنوعة لتهريب السلاح.
- العمل على تنويع الطرق والأساليب في عمليات التهريب.

ولقد وفر المغرب للجزائر ما يتطلبه الكفاح لحركة تحريرية من دعم مادي، ومن وسائل النقل ومن ملاجئ لتدريب واستراحة المجاهدين ومخابئ آمنة للفدائيين[2] .

ب – قضية اختطاف الطائرة وأثرها في العلاقة بين الجزائر و المغرب:

اعتقاداً من الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أن فرنسا أبدت رغبتها في عقد لقاء يجمعها مع ممثلي جبهة التحرير الجزائري، لضبط المطالب الجزائرية التي يمكن تقديمها إلى السلطات الفرنسية، وقد لبت الجبهة هذا المقترح، وتحضيرا لهذا الاجتماع تم لقاء تنسيقي بين الملك وممثلي جبهة التحرير في شخص كل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة و محمد خضير وحسين آيت أحمد، وفي طريقهم إلى تونس، حيث كان من المق رر أن يعقد اللقاء الثلاثي

* جيش التحرير الوطني كانت له قاعدة بالناضور تدرب فيها من سموا برجال الضفادع البشرية، قاموا بإنقاذ باخرة غرقت في البحر في المياه الإقليمية المغربية بسبب خطأ فأنقذ رجال الضفادع ذخيرتها.انظر :سعيدي وهيبة، نفس المرجع، ص84 .

[1] صالح لميش :الدعم السوري لثورة التحرير الجزائري، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،ط1،2010 م،ص129.

[2] المصادر مجلة سياسية يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد السادس، مارس 2002، ص 50.

هناك أجبرت الطائرة المغربية المقلة للوفد الجزائري بتاريخ 22 أكتوبر1956 على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة[1].

تشير بعض الدراسات أن السلطات الفرنسية على علم بموعد سفر الوفد الجزائري الذي كان مقررا أن يكون ضمن ركاب طائرة محمد الخامس، ولكن لأسباب معينة خصصت في الدقائق الأخيرة طائرة أخرى بحجة أن الملك ترافقه حرمه في هذه الرحلة إلى تونس التي تعتبر الأولى من نوعها[2] ، وهناك بعض الروايات تشير إلى الدور الذي لعبته جهات نافذة في القصر الملكي من دوائر ولي العهد المغربي الأمير الحسن، هذه الجهات هي التي كانت وراء تغير طائرة الوفد الجزائري، لعلمه بمخطط اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فقد أبدى فتحي الديب رأيه من خلال استناده على المقال الذي نشره محمد اليوسفي بجريدة الرأي العام المغربية في عددها الصادر يوم 24 أكتوبر 1956 م، حيث تطرق من بداية ركوبه الطائرة إلى جانب الوفد الجزائري حتى اختطاف الطائرة، وقد أوردت تفاصيل الاختطاف كلها، ليكشف خبايا التآمر الذي تم على أرض المطار بتعليمات من رئيس الديوان الملكي[3].

كان من المقرر أن يسافر الوفد الجزائري ضمن الطائرة المخصصة للملك، ولكن في آخر لحظة خصصت طائرة أخرى للوفد رفقة مجموعة من الصحفيين المغاربة والفرنسيين، لا يهم بأن الوفد الجزائري ليس وحده بهذه الطائرة، وفعلا فقد أطلق سراح هؤلاء الصحفيين مباشرة بعد اعتقال الزعماء الأربعة رفقة الصحفي الجزائري مصطفى الأشرف.

إقلاع طائرة الملك بعد مدة زمنية معينة تفاديا لعدم ركوب أي عنصر من حاشية الملك خطأ بالطائرة التي تقل الزعماء الجزائريين، تأخير إقلاع الوفد الجزائري لمدة ساعتين من إقلاع طائرة الملك، وهذا لتفادي الخطأ الذي قد يحتمل لحدوث أي لبس ما بين طائرة الملك وطائرة الوفد الجزائري .

كان الموقف المغربي من عملية الاختطاف فقد ذكر أحمد بن بلة أن الملك محمد الخامس كان له موقف مشرف، حتى أنه هدد الفرنسيين بإعلان الحرب عليهم[4]، لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها، لذا راحت تستنكر بشدة هذه العملية، واستدعت على

[1] عمار بن سلطان وآخرون :مرجع سابق ،ص 113 – 114 .

[2] فتحي الديب:عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط 1 ط2 ، القاهرة ، 1990 1984 ، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص273 .

[4] احمد بن بلة :مرجع سابق، ص148-149.

الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس وطالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط مسبق، وهددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية ب"لاهي"، في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك على خلفية أن الطائرة المختطفة من طرف الحكومة هي طائرة مدنية مغربية، وهكذا توالت الاحتجاجات المغربية في صحيفة فرانس تيرور بأن عملية القرصنة هاته هي طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه من حادثة تنحيه عن العرش، على اعتبار أن اختطاف زعماء الثورة الجزائرية وقع في بلاده[1] .وبمجرد شيوع خبر القبض على القادة قام الإخوان في مراكش والجزائر بما يشبه الثورة ضد الفرنسيين، حيث قتلوا وجرحوا المئات منهم، وأصبحت هناك انتفاضة ضد كل ما هو فرنسي كما أن الثورة الجزائرية صعدت من عملياتها بشكل كبير[2].

ج – مؤتمر طنجة 1958 :

اكتسى مؤتمر طنجة أهمية كبيرة من خلال ما أظهرته الاقطار المغاربية من تضامن فأمام المستجدات التي عرفتها منطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا عموما اذ جمع الاحزاب الوطنية الممثلة لأقطار المغرب العربي المتمثلة في جبهة التحرير الوطني الحزب الدستوري التونسي و حزب الاستقلال المغربي المنعقد في 27 الى 30 افريل 1958 بمدينة طنجة المغربية كما تكمن اهمية هذا المؤتمر كونه حدث مغاربي جاء في ظروف كان لابد ان يكون فيه اجماع مغاربي لإيجاد حلول للمشاكل المتشابكة و المشتركة التي كانت تعيشها المنطقة على راسها القضية الجزائرية[3].

وقد ثارت في المؤتمر نقاط شائكة صنفت الى مشاكل آجلة و اخرى عاجلة في مقدمتها القضية الجزائرية و مشكلة اللاجئين وغيرها من المشاكل كما ساد في المؤتمر شرح مفصل لوجهات النظر للقادة و زعماء الاحزاب وكذا الاوضاع السائدة في المنطقة و توصلت الى جملة من القرارات اهمها:

1-حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

2-إقامة حكومة جزائرية وكذا إنشاء جمعية استشارية مغربية تعقد اجتماعات لدراسة وتقديم توصيات في المسائل المشتركة.

3-وضع قرارات سرية تتعلق بالوسائل العملية والتي سيقوم بها الاحزاب لدعم الثورة الجزائرية.

[1] مريم صغير :مرجع سابق، ص21-22.

[2] أحمد بن بلة :مرجع سابق، ص147.

[3] العايب معمر : مؤتمر طنجة المغاربي ،دراسة تحليلية و تقييمية ، د ، ط، دار الحكمة الجزائر 2010 ، ص 207.

المبحث الثاني: مسار النزاع و انعكاساتها

1- الأسباب المباشرة للحرب1962 مـ - 1963م

ساهمت عدة عوامل في اندلا ع الصراع بين المغرب الأقصى والجزائر، ولكل طرف منهما حجج وبراهين تؤكد رأيه، بحيث نستعرض موقف كل طرف منهما:

أ-الرواية المغربية للحدود:

كان مستند لبعض الحجج التاريخية، أبرزها كانت معاهدة لآلة مغنية المبرمة يوم 18مارس 1845 م، والتي تعد الفيصل بين النزاع المغربي الفرنسي على الحدود، حيث بموجب هذه الاتفاقية حددت الحدود الشمالية على هذا الخط وقد نصت على عدة بنود أهمها:

- ✓ تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني .
- ✓ تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة " ثنية الساسي للإبقاء على الصحراء مشتركة[1].

إن المطالب الرسمية لمسألة تسوية الحدود تعود في تاريخها إلى العهد الاستعماري فأثناء الثورة التحريرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية، المنطوية تحت أطروحة" الحق وعبر عنها التاريخي " التي نادى بها زعيم الحزب الاستقلالي علال الفاسي[2] .

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، تم التوصيل فيها إلى توقيع بروتكول سري بين الملك حسن الثاني ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس في يوم الخميس 06 جويلية 1961 م، يحمل عنوان: "برتوكول إتفاقية بين جلالة الملك المغربي والحكومة المؤقتة الجزائرية"، يتضمن هذا

[1] عتيقة نصيب :العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2014 - 2013 م ، ص187 .

[2] ولد بمدينة فاس في جانفي 1910 م نشأ علال في حضن والده الفقيه الشيخ عبد الواحد الفاسي الذي تولى الاقتناء في مدينة فاس، نشأ وشب وتكون فكريا وعلميا وأخلاقيا، وتأهل للدراسة العليا بالجامعة القرويين بفاس وتخرج منها سنة 1930 م،حيث قام بتكوين حركة سرية غايتها النهوض بالمغرب عن طريق توضيح الإسلام الصحيح الخالي من الشوائب، فبعد تخرجه سنة1930م،بدأ يتلقى دروسا عن السيرة النبوية.أنظر مرجع محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي،ج2 ،ط2 ، للنشر .الجزائر، 2008 م،ص20 .

الاتفاق التزام الحكومة المغربية بمعارضتها لكل مشروع يقسم الجزائر أو يبترها، واعتراف الحكومة الجزائرية بالمشكل الترابي المطروح بسبب تحديد مفروض من طرف فرنسا هذا المشكل المطروح سيجدله حلا بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائر المستقلة، وستكلف لجنة مختلطة بدراسة المشاكل وإيجاد حل في إطار الأخوة وروح الوحدة المغاربية[1] وأن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى إن تستقل الجزائر.

تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية وتدعيم بدون تحفظ للحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات إفيان، تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلاً في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة[2].

ولقد ركز المغاربة على نص البروتكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية أهم الوثائق التي تركز عليها[3]،ولذلك فإن الطرف المغربي قد أخذ الاتفاق على أنه إقرار جزائري أن للمغرب حقوق سيادية على جزء من أراضي الجنوب الجزائري، ولهذا يجب التزام الحكومة المؤقتة بنص الاتفاق والوفاء بالعهد الذي أعطاه الجانب الجزائري.

ب – الرواية الجزائرية لمشكلة الحدود

إن التصور الجزائري للحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر، وأيضا تفاعلها بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، التي كانت مبدأ من أحد المبادئ المؤسسة عليها[4]، والذي تم تأكيده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، الذي عقد بالقاهرة عام 1964 م، حيث أسبغ عليه طابعاً قانوني ملزما في قول الوثيقة الصادرة عنه .

[1] بوعلام بن حمودة :مرجع سابق، ص489

[2] علي الشامي :الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1980 م، ص221.

[3] محمد رضوان : مرجع سابق،ص 36.44

[4] مرجع نفسه،ص95

إن مشاكل الحدود هي عاملٌ خطير ودائم الخلافات، وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية، وفي الإطار الإفريقي الخاص لكل الخلافات بين الدول الإفريقية، وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال[1].

إ ن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية 1962 م تضمن أن الحدود الدولية الجديدة ينبغي أن تظلَّ قائمة حسب ما خططته القوى الاستعمارية وهذا ما أ كده الرئيس بن بلة في بشار في أكتوبر 1963 م، حيث قال: "إن حدود الجزائر التي تركها الاستعمار" [2]، وهو ما يسمي مبدأ استقرار الحدود. يمكن القول في ضوء هذا المبدأ أن الحدود الجزائرية المغربية قد استقرت في عهد الاحتلال 1830 م- 1962 م وفق الخريطة الجغرافية الموضوعة من طرف فرنسا وترسخ، سيما وأّنه جرى عملٌ بها ولم يعترض عليها أحد طيلة فترة الاحتلال، وترسخ استقرار تلك الحدود عقب استقلال الجزائر من خلال مظاهر كثيرة، منها اعتراف الأمم المتحدة بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها الثابتة منذ العهد الاستعماري.

فقد كان العا لم منذ القديم ينظر للجزائر على أّنها كيان مستقل في منطقة شمال إفريقيا، ثم تأكد ذلك بعد احتلالها من قبل فرنسا عام 1830 م، وتعززت الفكرة خلال فترة الكفاح المسلح 1954 -1962 وقد رافق كل ذلك مجموعة كبيرة من الأعمال والوثائق التي تؤكد ذلك الاعتراف وجودا وحدودا، وليس أبلغ من اعتراف الجزائر ببعض دول العا لم، ومنها المغرب وتبادل اللقاءات بين ساسة البلدين وإقامة تعاون وثيق بينهما منذ عهد الأمير عبد القادر، وإقامة مئات اللاجئين الجزائريين على الأراضي المغربية أثناء فترة الكفاح المسلح، ومن المعلوم أن الحدود الدولية للجزائر كانت قائمة قبل عام 1912 م بوثائق معرفة لدى فرنسا، وبالتالي لم ترسم بين عشية أو ضحاها، وإنَّما تمت على مراحل زمنية حاز فيها الشَّعب الجزائري إقليمه الحالي، وسمي هذا المبدأ ب: مبدأ لكل ما في حوزته [3]، وترى الحكومة الجزائرية أ ن قبول المغرب بهذه الحدود لفترة تزيد عن 40 عاما هو بمثابة اعتراف صريح بالحدود الدولية بينهما[4].

[1] عمرو سعد الله:القانون الدولي للحدود، ج 2 ، الأسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 م، ص 97

[2] محمد رضوان: مرجع سابق، ص85.

[3] عمرو سعد الله: مرجع سابق، ص 227 ،ص226 .

[4] قاسم الدويكات: مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى، ط1 2003 م، ص146 147

إن مبدأ الحق الموروث عن الاستعمار الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والسند الرئيسي لاحتجاجها، أما المطالب المغربية اتجاه أراضيها تندوف وبشار واستنادا إلى حقها التاريخي.

ثم أن الجزائريين طالبوا الوزير المغربي أحمد رضا قديرة يوم 05 اكتوبر 1963 م في لقاء رسمي جمعهما في وجدة المغربية بتقديم هذه الخرائط إن وجدت فعلاً، لكن الطرف المغربي عجز عن تحدي الدبلوماسية الجزائرية، وفشل في تحضير لقاء كان مرتقبا بين الرئيس أحمد بن بلة والحسن الثاني، فنوايا المغرب في الاستيلاء على تندوف وبشار حيث أن ميلشيات المغربية المدعومة من طرف حزب الاستقلال المغربي تحركت لتحريض سكان تندوف الحدودية وإيهامهم أنهم مغاربة، معتمدة على وثائق مزورة وتوزيع مناشير واستغلال مستوى البدو والرحل، علما أن خيوط القضية بدأت في عام 1962 م مع الاستفتاء على الاستقلال، حيث تقدم بعض المغاربة لصناديق الاقتراع بوثائق مزورة ودونوا على ورقتي الظرف المخصصتين للعملية الانتخابية بتندوف عبارة "مبروك عليكم الاستقلال لكن نحن مغاربة" في خطوة لزعزعة الوحدة الوطنية، غير أن الشرفاء من سكان تندوف وبشار تفطنوا للخديعة[1]، وبعد مطالبتهم وادعاءاتهم وتحريضهم، لكن منظمة الوحدة الإفريقية اجتمعت بعد ذلك في أديس أبابا وأقَّرت استلام الحدود على الوضع الذي كانت عليه وقت الاستعمار لأنهم رأوا أن كل البلاد لديها مشاكل على الحدود[2].

جـ- الأهمية الإستراتجية لمنطقة تندوف:

تزداد أهمية التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين الدول في حالتين أساسيتين: وجود مصادر موضوعية للنزاع، فالجوار الجغرافي يسهل ويساعد على تحريك هذه المصادر على نحوٍ لم يكن ممكنًا، لو كانت هاتان الدولتان متباعدتان جغرافيا.

إذا كانت هذه الأقاليم الجغرافية التي تشكل موضع تلاصق ذات أهمية إستراتجية أو اقتصادية، فإن هذا التقديم ينطبق بشكل أساسي على منطقة تندوف المنطقة محل النزاع بين الجزائر والمغرب، والتي يعتبرها كل طرف إقليم جغرافي تابعا لسيادتها استنادا بحجج قانونية وتاريخية، غير أنَّنا سنركِّز على البعد الاقتصادي للمنطقة .

تعد منطقة تندوف ذات أهمية معتبرة، فلقد قامت الشركات الفرنسية وبتكليف من السلطات الجزائرية بإجراء دراسة حول موارد المنطقة في منتصف سنة 1963 م، مما جاء في هذه الدراسة أن نسبة خام الحديد تبلغ حوالي

[1] عبد العزيز فؤاد: مرجع سابق، ص 140.

[2] احمد بن بلة: مرجع سابق، ص256 .

75 بالمئة وبكميات كبيرة، وقدرت نسبة إنتاجها بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل 50 بالمئة من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، وأوصت الشركة بتقريرها بالعمل على نقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أغادير المغربي لقربه من تندوف [1]، وهذه الأهمية الاقتصادية جعلت المنطقة هدفا للإطماع المغربية، خاصة أنَّها أبرمت اتفاقية سرية مع شركة فرنسية سنة1962 م للقيام بأبحاث للمنطقة، كما يشير البعض إلى أن الملك الحسن الثاني كان قد تعرض لضغوطات من طرف الشركات الفرنسية تدعوه لاسترجاع تندوف ولو بالقوة، لأنَّها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية وليس مع الجزائر ذات التوجهات الاشتراكية من جهة، ولقرب الضفة الأطلسية من جهة أخرى.

إن الهدف والمكسب الذي يحصله المغرب من خلال سيطرته على المنطقة بالقوة هو تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات اقتصادية و إستراتجية، حيث سيدعم مركز وقوة الدولة من خلال سيطرتها على ثروات المنطقة، وبالتالي تدعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق تفوق نسبي على الجزائر، ومن الناحية الإستراتجية فإن الامتداد الجغرافي يعتبر عمقًا دفاعيا وخطوة باتجاه إمكانية ضم أقاليم أخرى، مثل موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعا للسياسة المغربية [2] و عوامل خارجية لتفسير النزاع بين البلدين:

يحاول هذا المستوي الإجابة عن السؤال التالي: هل ساهمت طبيعة النظام الدولي القائم في دفع العلاقات الجزائرية المغربية إلى النزاع ؟

إ ن بنية النظام الدولي التي صاحبت بروز النزاع الحدودي الجزائري–المغربي كانت بنية قطبية ثنائية ومرنة، الأمر الذي يعطي للدولة الصغرى مجالات للمناورة، كما يمنحها قيمة إستراتجية تحاول من خلالها الاستفادة من الريوع الإستراتجية التي توفرها الثنائية القطبية، أو بالأحرى يوفرها القطبان في محاولة لجلب واستقطاب هذه الدول إلى مجالات نفوذها.

انطلاقا مما سبق من أسباب النزاع يمكن الحكم على أن بنية النظام الدولي لم تكن عاملا محددا، وإنَّما كنت عاملاً مساعدا فقط، يدخل في إطار رغبة كل من الجزائر والمغرب في الاستفادة، وبالتالي محاولة توظيف النزاع للتحقيق بعض المكاسب التي تتيحها الحرب الباردة، من خلال السعي للعب دور مهم في المنطقة خدمة لقطب معين، أما بالنسبة للجزائر فإن من مصلحتها تعزيز روابطها الإستراتجية مع الشيوعية دوليا وإقليميا، ولتطرح بالتالي بديلها

[1] عبد القادر رزيق المخادمي : مرجع سابق، ص 119

[2] أحمد مهابة: مرجع سابق، ص 242

المتمثل في بناء مجتمعات اشتراكية في المنطقة تحت قيادتها، ولهذا قدمت نفسها كفاعل قادر على لعب دور إقليمي لصالح حليفها الاستراتيجي ذو التوجه الاشتراكي، ولتحقيق هذا الدور دعمت تحالفها مع القوى الشيوعية مثل مصر الناصرية ومع المعارضة المغربية من أجل بناء اشتراكية في المغرب، وبالتالي إخفاق الملكية نجاح هذا المسعى يعني قيام اشتراكية في المغرب العربي، مما يسهل من تحقيق مشروع المغرب العربي في إطار اشتراكي تحت الزعامة الجزائرية تجسيدا لنظرتها البسماركية للمنطقة. والمغرب كان يهدف إلى محاولة تعزيز الروابط الإستراتجية التي تربطه مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول إظهار نزاعه مع الجزائر على أساس صراع إيديولوجي تحركه كوبا والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يهدد المنظومة الغربية في المنطقة ويحقق تفوقا جيو استراتيجي سوفياتي في شمال إفريقيا، ويسمح له بالتواجد بالقرب من أوروبا ويعطيه فرصة للنفوذ بمنطقة إفريقيا، مما يسمح له بتعميق الارتباط مع القوى الشيوعية بما ينعكس على زيادة الصمعة والهيبة السفياتية في العالم، وبالتالي كان التحرك المغربي يهدف إلى لعب دور الحليف الغربي في المنطقة، ليبلغ بالتالي درجة الدولة ذات القيمة الإستراتجية الهامة بالمنطقة في إطار الحرب الباردة، الأمر الذي يجعله مستفيدا من وسائل المساعدة لتحقيق أهدافه ولعب دوره[1].

2- وقائع و انعكاسات حرب الرمال

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى من أكثر قضايا المغرب العربي سخونة، حيث وصلت إلى حد الاشتباك المسلح في عام 1963 م[2]، وكان الجانبان قد اختلفا حول منطقة تندوف التي كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها [3]، والتي كانت تعدها المغرب أراضٍ مغربية اقتطعتها فرنسا لصالح الجزائر [4]، وعلى اثر حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962 م احتلت القوات المسلحة المغربية بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها ورفضت الانسحاب منها قبل إجراء استفتاء بين سكانها، يخيرهم بين الانضمام للمغرب أو الجزائر.

[1] بوزرب رياض: مرجع سابق، ص 300.

[2] قاسم الدويكات: مرجع سابق, ص147.

[3] بنجامين ستورا:تاريخ الجزائر بعد الاستقلال،ترجمة صباح ممدوح كعدان،، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2012 ، ص27.

[4] عمرو سعد الله: مرجع سابق، ص 371.

فقد دخلت القوات المغربية منطقة حاسي البيضاء وقرى يونو وتنجوب وحاسي بغير في أيلول من عام 1963م[1] ونصبوا فيها خيما قصد احتلالها، وكان قصد المغرب من ذلك فرض وضعية الأمر الواقع [2]، فقد زحفت قوات مغربية كبيرة على الحدود الجزائرية وحيث احتلت منها جزءا دون علم الجزائريين، فلم يضع ملك المغرب في حسبانه أن الشعب الجزائري الذي خرج لتوه من حرب سبع سنوات ونصف، مشردا، ممزقًا، جائعا، منهوكًا تجلده الخلافات الداخلية[3]، فتوجب على الشعب الجزائري التدخل، فلقد هاجمهم المغاربة في حاسي البيضاء لكن حرب الرمال الحقيقية وقعت بالتدقيق في مركالة قرب تندوف، إذ حاصر الجيش المغربي المجاهدين انطلاقا من زاك، واستولى على مركالة بعد أن باغت الجزائريين الذين لم يكونوا يعرفون وقتها شيئًا عن المناورة، فقد كانوا يكتفو بالتموقع في المرتفعات وإطلاق النار[4] فقد كانت مصادر جزائرية قد رصدت تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية وصلت إلى منطقة حاسي البيضا في سبتمبر 1963 م، وأخذت تتزايد وتتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلو مترا، وفي شهادة للمجاهد أحمد بن حمزة يذكر فيها: "في الصباح الباكر جاءتنا تعليمات بضرورة تنقل الفوج الأول عند الساعةالسادسة صباحا والفوج الثاني في حدود الثامنة صباحا، وكان كل فوج يضم 60 جنديا، وبالفعل وصل الفوجان بتعداد 120 شخصا إلى تندوف، وهذا يوم 30 أكتوبر 1963م أثناء الليل.

حيث تنقلنا باتجاه منطقة تبعد حوالي 100 كيلو متر عن تندوف برفقة مرشد، حيث توقف الجند الجزائري بالمكان وتحصنًا بما توفر بالمنطقة الصعبة التضاريس، وبعد عمليات استطلاع واستخبارات قام بها الجند الجزائري ليلا اتضح لهم أ ن الأمر غير عادي، حيث كانوا يعتقدون أن المغاربة لا يتجاوز عددهم عدد الجزائريين أو عددهم 300 جندي ليس إلاَّ، لكن وجدوا أن الجند المغاربة عددهم يفوق 1300 عسكري، ومجهزون بأسلحة متطورة وبحوزتهم 07 دبابات[5]، بالمقابل كان الجيش الجزائري ضعيفا من حيث العدة والعتاد، فكل الأسلحة التي كانت بحوزتهم هي التي واجهوا بها الفرنسيين في حرب التحرير، وهي رشاشات (فام بار أمريكية وبران انجليزية ورشاشات مات 49 فرنسية الصنع) مع التسليح الضعيف الذي كانوا عليه، استلم الأمر استخدام حرب العصابات وتفادي المواجهة المباشرة لجيش يملك الطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة، وما هي إلا دقائق حتى

[1] قاسم الدويكات: مرجع سابق ، ص147.

[2] خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، الجزائر، دار الشهاب، 2000 ، ص60.

[3] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة ، الجزائر، ط 2، دار الحكمة، 2000 ، ص 173.

[4] فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد أحمد بن حمزة، مرجع سابق، ص 11.

[5] فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد مصطفى حريبي، مرجع سابق ، ص 109.

تحركت الدبابات المغربية باتجاه قوات الجزائريين، وبدأت تطلق الرصاص والقذائف وهذا في حدود الساعة و 45 د من يوم 10 نوفمبر 1963 م[1] .

من خلال هذا ما الذي حصل يا ترى من أحداث؟.

3 – أهم المعارك:

معركة بني ونيف وفقيق:

في شهادة للمجاهد آيت تقاتي سعيد أن أفراد الجيش الجزائري وصلوا لمنطقة بني ونيف تلك المدينة التي تقابل على الجانب الآخر مدينة فقيق المغربية، كان في هذه المعركة الفيلق رقم 71 تعداده 400 الذي كان يقوده ضابط من الشرق يدعى سعيد، وتمكن هذا الفيلق من ردع الجيش المغربي وصد أغلب محاولاته، فحاول هذا الأخير السيطرة على الوادي الذي يفصل بين بني ونيف وفقيق، حتى لا يتمكن الجزائريون من استعماله، خاصة وأن المنطقة صحراوية والأكيد أنَّهم يحتاجون للماء وبكثرة للشرب، غير أن الجيش الجزائري هو من تمكَّن من السيطرة عليه، خاصة وأّن منطقة بني ونيف رقعتها الجغرافية مكَّنتها من مراقبة منطقة فقيق المغربية شبرا شبرا، لكون المنطقة الأولي عالية ومرتفعة مقارنة بالثانية، فكانت تحركات المغاربة بفقيق كلها تحت أعين الجيش الجزائري الذي كان بأعلى جبل بني ونيف، في الوقت التي كانت باقي الفيالق موزعة عبر الشريط الحدودي بكل من بشار وتندوف[2]، فقد دامت الحرب أربعة أيام بين بني ونيف وفقيق، فقبل المعركة زار بومدين المنطقة حيث كان حينها وزيرا للدفاع رفقة بلهوشات وشعباني، فقد مكث بومدين ليلة واحدة ببني ونيف تفقد فيها السلاح، وكيفية تموقع الجيش الجزائري بالنسبة للجيش المغربي وقال : تموت 150 و 250 تبقى في أبراج المراقبة" في اليوم الأول للمواجهة التي صادفت الفاتح نوفمبر حدثت مواجهات بين الطرفين فقد كانت العدة بالنسبة للجيش المغربي 40 دبابة والسلاح الجوي، لكن الجزائريين كان تموقعهم جيد، وقد انضم في هذا الوقت قدماء المحاربين إلى المقاتلين المتطوعين، وقام قائد الكتائب محمد جعطوط وبشير باباس والحاج عبيد باحتواء الموقف بالتقدم من جهة أخرى لمواجهة المغاربة[3] فقد تمكن الجزائريون من اسر 11 جنديا، من بينهم جندي برتبة اسبيران وتمكن الجزائريون من الاستحواذ على 75 قطعة سلاح من كل الأصناف، وتمكنوا من احتلال فقيق وهذا ما صرح به بن بلة، وتشير الشهادات الحية على

[1] فؤاد عبد العزيز: ، نفس المرجع ، ص50.

[2] نفس المرجع، ص 16.

[3] فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد محمد شريف خير الدين، مرجع نفسه ،ص 17.

أن الضربة الأولى بدأت من الجيش المغربي الذي أطلق النار على القطار الذي كان قادما من فقيق باتجاه بشار، في الوقت الذي كان المقاتلون الجزائريون بمن فيهم المتطوعون وهم الأكثرية متموقعين استعدادا للهجوم، وكانت ضربات الجيش المغربي قد أرعبت سكان بني ونيف الذين غادروا حينها منازلهم باتجاه مدينة بشار، فقد باغت المغاربة الجزائريين لما كانوا يستمعون إلى خطاب بومدين من وراء بساتين النخيل التي تحيط ببلدة فقيق، لأن الخطاب كان يبث عبر مكبر الصوت فقد كانوا متموقعين في مكان قريب، وعند الواحدة ظهرا كان الجيش على الجبل، وقد كان الجزائريون المشاركين في ذلك الوقت ينفذون أوامر القادة سابقا ذكرهم، لأن خبرتهم في القتال كانت قليلة وتعدادهم قليل والجيش المغربي كان يفوق في العدد والعدة في هذا الظرف الصعب والحرج، الذي كان يمر به الجزائريون أمام أطماع البلد المجاور، ودماء الجزائريين لم تجف بعد من حرب سبع سنوات ونصف وأسلحتهم بسيطة، كلها عوامل صعبت من المهمة لكن يقول المجاهد بن حمو أن الكلمة التاريخية التي قالها الرئيس الأسبق المرحوم أحمد بن بلة "حقرونا" حركت مشاعر الإخوة الفرقاء بالأوراس والقبائل إذ وقف العقيد محند أولحاج حركته التمردية جاعلا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، أين قاد قواته لتدعيم المقاتلين الجزائريين في مواجهاتهم الجيش المغربي[1] .

3- موقف الجامعة العربية من النزاع وحله بطرق سلمية

إن اندلا ع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب، قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية بدءا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها وصولا إلى محاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وقد انتهت أول المحاولات الثنائية من وصول إلى اتفاق من أول وقف العمليات العسكرية التي باءت بالفشل وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 05 اكتوبر 1963 م بمدينة وجدة المغربية[2] وقد أسفرت محادثتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:

- المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في إقليم الدولة الأخرى والذين يقيمون في منطقة التنازع يمنحون حق المرور عبر الحدود.

تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الأخر، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

[1] فؤاد عبد العزيز :شهادة المجاهد بن حمو خليفة مرجع سابق، ص 27.
[2] عمرو سعد الله : مرجع سابق، ص 371.

- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.
- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء .

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 7و 9 اكتوبر 1963 م، واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من أراضي النزاع نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة ايش، فهنا تفاقم النزاع حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد من نشاطات مسلحة رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية، وعلى العزم على وضع حد من لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين، وتحديد تاريخ15اكتوبر 1963 م لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي.

فشل قمة تلمسان المفروض انعقادها في 10 اكتوبر 1963 م وقمة مراكش بين15 /17 اكتوبر صاحبت التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية استمرارية الحرب الحدودية صاحبتها بعض المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوامنكروما الذي زار كل من المغرب والجزائر، في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين إلا أن إصرار كليهما على المطالب الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة "نكروما" الذي حاول استثمار موقعه السياسي البارز للقارة الإفريقية في مساعيه الدبلوماسية لتقريب رؤى الجانبين وهو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي هايلى سلاسي الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية ،إلا أّن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر، كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963 ، حيث أصدرت القرارات التالية:

-اتفاق جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.

-سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.

-تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة لفض النزاع [1]

لكن المغرب اعترض على هذه القرارات، وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي عجل بالمبادرة العربية [2].

وتشكلت اللجنة من(المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس ولبنان) وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات في حاسي البيضاء وتنجوب بعد انسحاب المغرب، واقتراح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسي عقد اجتماع عربي –أفريقي لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة أفريقيا وليس عربيا[3] انتقلت ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الإفريقية في أواخر عام 1963 ، حيث تم بحث النزاع في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية الذي أقر بتشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة، وتقديم المقترحات للطرفين لتسوية المنازعات، وقد انعقدت لجنة التحكيم في عام 1963 م، وانتهت إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين وتمكنت هذه الجنة من عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب في عام 1963م، يتضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل[4]، فقد أدت جهود منظمة الوحدة الإفريقية إلى إبرام اتفاق بامكو *مالي الذي تمخض عنه المؤتمر الذي عقد هناك في 30 29 أكتوبر1963 م،بين الرئيس الجزائري أحمد بن بلة وملك حسين الثاني، والإمبراطور هيلا سيلاسي، والرئيس موبيد ويكتا، وتضمن الاتفاق: ثلاث نقاط أساسية هي :

– وقف إطلاق النار ابتداء من 02 نوفمبر 1963 م.

– إنشاء لجنة من ضباط جزائريين ومغاربة ومالين وأثيوبيين، للإشراف على احترام وقف إطلاق النار في المنطقة المتنازع عليها.

-إنشاء لجنة تحكيم من بين أعضاء منظمة الوحدة افريقية[5].

---

[1] أحمد مهابة :مرجع سابق ،ص 24.

[2] بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة ، دار طباعة الحديثة، 1997 م، ص98

3 شوقي عطا الله الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ص378 .

[4] محمود السرياني: المرجع سابق، ص 300-301.

*اتفاق بامكو اتفاقية وقف إطلاق النار: أنظر أحمد مهابة (مشكلات الحدود في المغرب،مجلة السياسة الدولية)، القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية ، يناير 1993 ، ص 242.

[5]عمرو سعد الله: المرجع سابق، ص 98-99.

وأبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات، لكن رفض المغرب الانسحاب من حاسي البيضاء وتينجوب، مطالبا بإجراء استفتاء، وهو ما رفضته الجزائر ولم يتوقف القتال إلا في 04نوفمبر 1963 م[1].

قرر مجلس وزراء الدول الأعضاء لمنطقة الوحدة الإفريقية المنعقدة في دورة غير5-8نوفمبر تشكيل لجنة خاصة تنفذ قرارات مؤتمر باماكو، واصلت هذه اللجنة جهودها لدراسة وتقديم حلول لهذا النزاع، حيث عقدت عدة اجتماعات ، من افريل 1964 الى فيفري 1965 م في بامكو، الرباط، الجزائر، القاهرة ونيروبي[2] 28/24 يناير 1963 م ، وتم التوصل إلى تحديد منطقة وانعقدت لجنة التحكيم في الفترة من 24 منزوعة السلاح بين الطرفين، كما عقد اتفاق في 19 فبراير 1963 م تضمن عودة قوات البلدين إلى موقعهما الأصلي قبل القتال، وانسحب المغرب من المنطقة المتنازع عليها وعقدت عدة اجتماعات في الرباط وباماكو والقاهرة والجزائر ونيروبي وتحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى وتبادل الدولتان السفراء وتقرر وقف الحملات الدعائية من كلا الطرفين، كما تم الاتفاق في نوفمبر 1963 م على تدعيم التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما[3].

وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة اتسمت بالسلمية، وتبين ذلك في تبادل الأسرى وتبادل السفراء ووقف الحملات الدعائية، لكن عند وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة، ألا وهو حول مسالة الحدود ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق مساومة والدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية دخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم بعد قرار التأميمات للمناجم في 8 ماي 1966 م الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في منطقة تندوف التي .تطالب به المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها[4] و قد اعتبرت المغرب هذا التأميم انتهاكًا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة بنزاع الحدود بين الدولتين، غير أ ن الجزائر اعتبرت هذا التصرف في صميم السيادة الجزائرية على أراضيه، وهكذا تجدد النزاع بين البلدين، وزاد من تعقيد المشكلة اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الصحراء الغربية وعدم انضمامها إلى المغرب، وقد ظل الأمر كذلك إلى أن توصل الجانبان إلى إبرام اتفاق بإعادة رسم الحدود بموجب معاهدة (افران) عام 1969 م.

---

[1] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 379.

[2] فاطمة الوزان: تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية ، 1998 م، ص 152.

[3] أحمد العايب: البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 م، رسالة ماجستير جامعة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 1993 ،ص 62.

[4] فاطمة الوزان: مرجع سابق، ص 153.

وصدر تصريح مشترك بهذا الخصوص، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الحدود بين رئيسي الدولتين على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط، وقد صادقت الدولتان على هذه الاتفاقية على أن تعترف المغرب بخط الحدود الذي يمر إلى الغرب من كلومب بشار، وبذلك أصبحت مناطق الحديد الخام في تندوف وجبل قارا في الجزائر على شرط أن تشارك المملكة المغربية في استغلال الحديد الخام في تندوف من خلال شركة مشتركة مع تصدير الحديد الجزائري عبر المغرب إلى المحيط الأطلسي من خلال ميناء أغادير[1]. وكذلك تصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970[2] م وكذلك صدر بيان مشترك في 15 يونيو 1972 م ، ووقع الجانبان على اتفاقية الحدود وذلك على هامش مؤتمر القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط، ووقع الجانبان على معاهدة الحدود من جانب كل من الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني، وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في مايو 1973 م، أما المغرب فقد صدقت عليها في 22 يونيو 1992 م، وتم نشرها في المغرب بمرسوم ملكي[3]، وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين الطرفين [4].

[1] محمود السرياني: مرجع سابق، ص 300-301.

[2] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 380

[3] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص 372.

[4] محمد محمود السرياني: مرجع سابق، ص 153.

الخاتمة :

من خلال هاته الدراسة اتضح لنا أن جامعة الدول العربية هي أول هيئة تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها حيث قامت نتيجة لعدة أسباب مهدت لقيامها و تعتبر الوحدة الإقليمية بين مجموعة الدول العربية.

و يمكننا أن نستخلص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1- قامت جامعة الدول العربية بدور كبير و مهم في مجال تقديم العون و التأييد لقضايا الاستقلال الوطني للشعوب العربية ضد الاستعمار فقد دعمتها ماديا و معنويا.

2- لقد سعت جامعة الدول العربية من خلال ميثاقها لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تمثلت في المحافظة على السلام والأمن العربيين.

3- تواصل القوى الوطنية المغاربية مع المشاركين في مشاورات الوحدة العربية حتى إبرام الميثاق.

4- وحدة مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة 1947 الاتجاهات السياسية في المغرب العربي كما شكل مبدأ الاستقلال و التحرر البعد المركزي لقرارات المؤتمر عن طريق العمل السياسي.

5- حاولت الجامعة العربية تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الجزائرية المختلفة، لتوحيد الجهود السياسية الجزائرية بتشكيل لجنة تحرير المغرب العربي و إعلان الثورة الشاملة في الفاتح من نوفمبر 1954م.

6- لم تتوقف الجامعة العربية عن دعم المغرب بعد حصوله على الاستقلال فساندته في مطالبته بالمناطق التي استمرت اسبانيا احتلالها و ما زال الجميع عاجزا عن إنصاف المغرب و إعادة أراضيه المغتصبة.

7- عملت الجامعة فيما يتعلق في بمشكلة الصحراء الغربية على احتواء هذا الصراع و الاكتفاء برمي الكرة في ملعب الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و لهذا لم تنضم الجمهورية الصحراوية لجامعة الدول العربية.

8- لقد ساعدت مساعي التسوية، و لو بالقليل للتخفيف من هذا النزاع من تدخل دولو كذا منظمة الوحدة الإفريقية التي أجبرت البلدين وقف إطلاق النار.

9- و رغم استنكار و احتجاج جامعة الدول العربية ضد إجراء فرنسا تجاربها النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إلا أن فرنسا بقيت مستمرة في ذلك ولا يهمها احد، كما كان موقف الجامعة العربية ضعيفا فلم يتخذ و موقف عملي و حاد ضد فرنسا، و إنما كانت هناك خلافات بين الأعضاء من اتخاذ قرارات تدين فرنسا و لم تقوم سوى

بالتنديد و الاستنكار مما يدل على ضعف الجامعة العربية و عدم تلبيها طموح الدول العربية و الشعب العربي الذي ينتظر منها الكثير.

10- و في الأخير يمكن القول بأن جامعة الدول العربية نجحت في تحقيق أهدافها من خلال دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية خاصة من الجانب الدبلوماسي و مناهضة استعمار و سياسته التعسفية في حق الشعب الجزائري و الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد و شرعي للثورة الجزائرية.

الملحق رقم 1: خريطة تمثل إشكالية الحدود البرية الجزائرية –المغربية

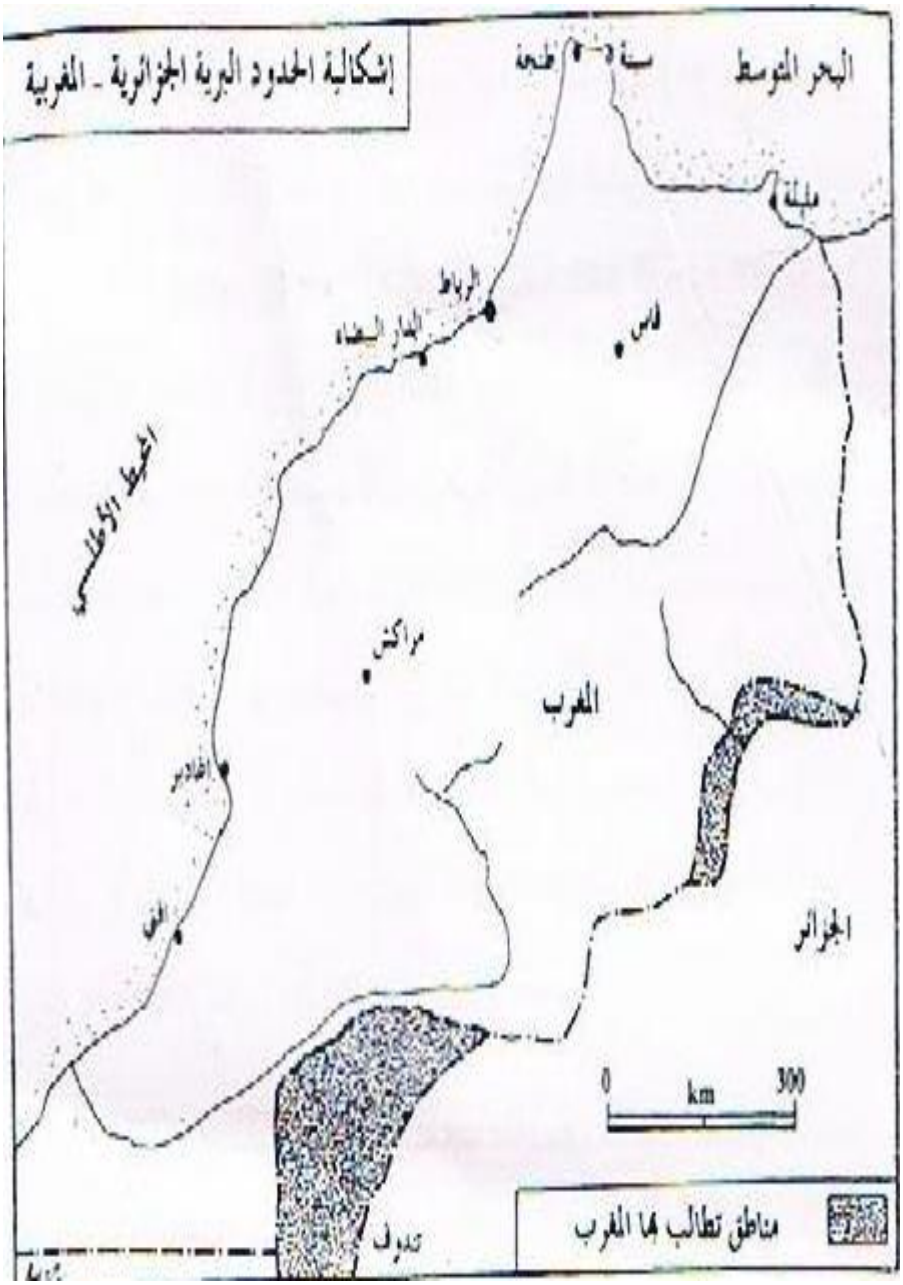

الملحق رقم 2: خريطة الحدود المغربية الجزائرية حسب معاهدة لالة مغنية

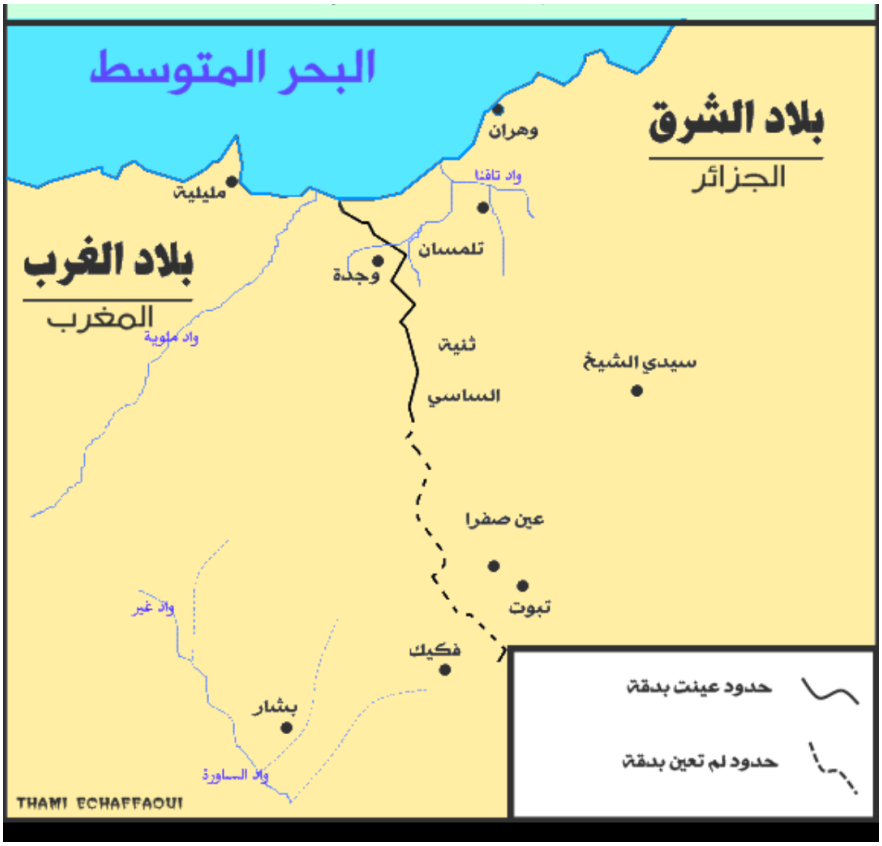

الملحق رقم 3: خريطة حرب الرمال

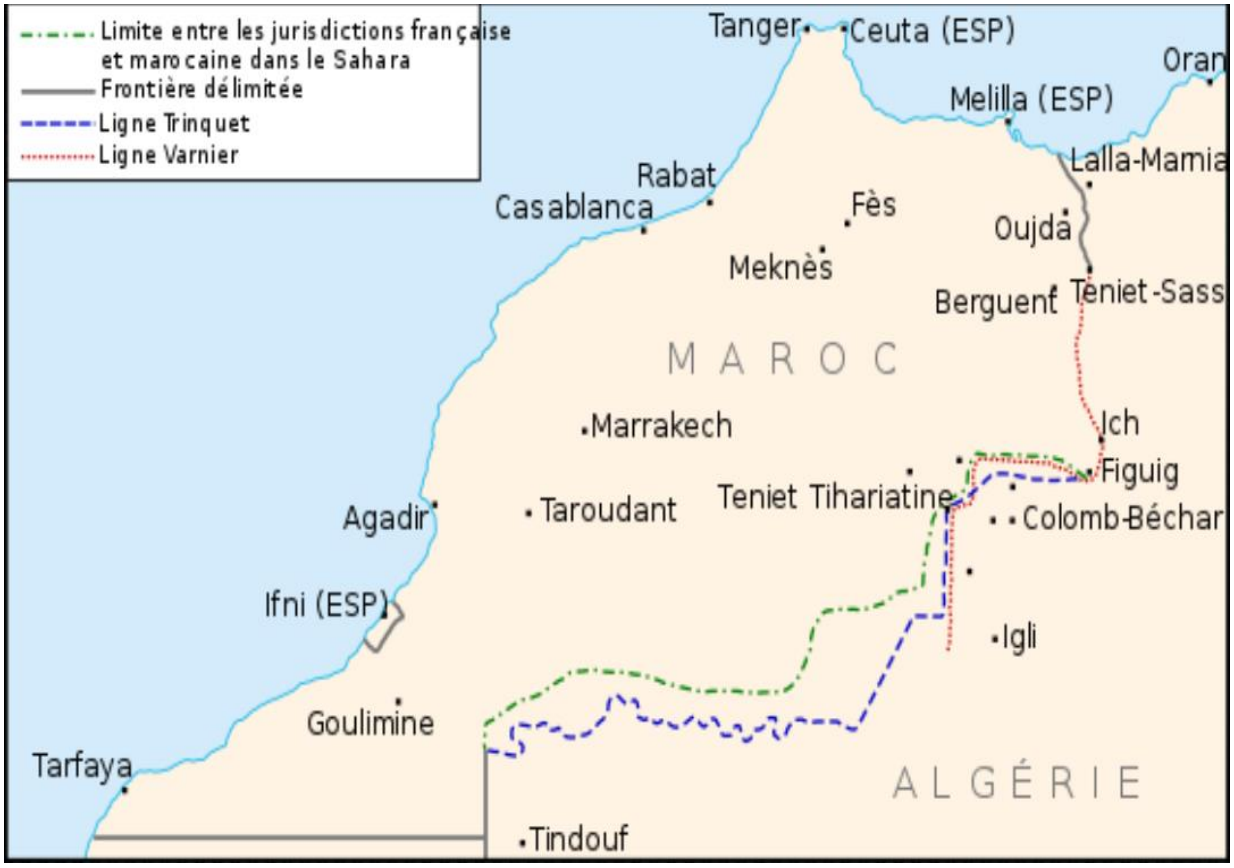

1- قائمة المصادر:

1- بن بلة أحمد:مذكرات أحمد بن بلة لأحمد منصور يكشف عن أسرار الثورة.

2- المدني أحمد توفيق :حياة كفاح ج 3 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ، 1982.

3- دبش إسماعيل: السياسة العربية و المواقف الدولية إتجاه الثورة 1954-1962 ، ط، دار هومة الجزائر 2003 ،.

4- الديب فتحي: عبد الناصر و ثورة الجزائر ،دار المستقبل العربي ، القاهرة 1984 .

5- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3 ، د، ط، دار العثمانية الجزائر 2013.

2- قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، ط، دار الحكمة الجزائر 2010.

2- بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبتمبر 1958 جانفي 1960 ، د، ط، دار الحكمة الجزائر 2010.

3- بن عيود محمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق ، د، ط، منشورات عكاظ ، الرباط، 1992 ،.

4- شريف عباس محمد: من واجب نوفمبر ، طبعة خاصة من دورة المجاهدين ، دار الفجر ، الجزائر ، 2005.

5- داهش محمد علي : الدراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، د، ط، منشورات إتحاد الكتاب العرب دمشق،2004.

6- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة ت، و 1954،1958، د،ط، وزارة الثقافة الجزائرية 2008.

التشكرات		
الاهداءات		
المقدمة.....		أ
الفصل التمهيدي: أوضاع المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية		
المـــــبحـــث الأول	**الأوضاع السياسية**	05
	1- الجزائر	05
	2- المغرب	07
المـــــبحـــث الثاني	**الأوضاع الاجتماعية**	14
	1- الجزائر	14
	2- المغرب	14
المـــــبحـــث الثالث	**الأوضاع السياسية**	14
	1- الجزائر	14
	2- المغرب	15
الفصل الأول :نشأة و هيكلة جامعة الدول العربية		
تمهيد.....		18
المـــــبحـــث الأول	**نشأة جامعة الدول العربية**	18
	1- ظروف نشأة جامعة الدول العربية	18
	2-اللجنة التحضيرية: بروتوكول الإسكندرية	20
	3-ميثاق جامعة الدول العربية.	21
المـــــبحـــث الثـــــاني	**أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية.**	24
	1-أهداف الجامعة.	24
	2-مبادئ الجامعة.	25
الفصل الثاني: موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية 1945-1954		
تمـــــهيـــــد.....		31
المـــــبحـــث الأول	**موقف جامعة الدول العربية من القضية و الجزائرية (1945 - 1954)**	31

	1-موقف الجامعة من مجازر 8 ماي 19	31
	2-موقف الجامعة العربية من اندلاع الثورة التحريرية	33
	3-اختلاف موقف الدول العربية في مساندة القضية الجزائرية	34
المـــــــبحـــث الثـــــاني	**مظاهر دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية (1962 - 1954)**	39
	1-الدعم الدبلوماسي	39
	2-الدعم المالي	41
	3-الدعم العسكري	43
الفصل الثالث: موقف جامعة الدول العربية من النزاع الجزائري المغربي		
تمهيد.....		46
المـــــــبحـــث الأول	الجذور التاريخة لمشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى	46
	1-مشكلة الحدود في فترة الاحتلال الفرنسي (موقعة إسلي-معاهدة لالة مغنية)	46
	2-العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية ومشكل الحدود	49
المـــــــبحـــث الثاني	**مسار النزاع و إنعكاساتها**	53
	1-أسباب مباشرة للنزاع 1962-1963	53
	2-وقائع و إنعكاسات حرب الرمال	58
	3-موقف الجامعة العربية من النزاع وحله بطرق سلمية	61
الخاتمة.....		67
قائمة المصادر و المراجع.....		70
الملاحق.....		75
الفهرس.....		79

7- بلاسي نبيل: الاتجاه العربي الاسلامي في تحرير الجزائر ، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية 1990.

8- عمار عمور : موجز في تاريخ الجزائر ،دار ريحانة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2002.

9- قاسم مولود: ردود الفعل الأولية داخلية و خارجيا على غزة نوفمبر دار الأمة الجزائر 2007.

10- مفلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي و إفرقيا في دعم الثورة ،ج1،دار السبل للنشر و التوزيع الجزائر 2009 .

11- الزبيري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة 1954-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954 ،الجزائر.

12- صغير مريم : موقف الدول الغربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 دار الحكمة ،الجزار ، 2012.

13- غلاب عبد كريم : قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، الطبعة الأولى ، دار المغرب الاسلامي بيروت،2005.

14- سلطان عمار: الدعم العربي للثورة الجزائرية ، د ، ط، منشورات المركز للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر الجزائر .

15- اسعيدي وهيبة : الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954-1962 دار المعرفة الجزائر.

16- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية ،د،ط، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق 1984.

17- محمد مجذوب :التنظيم الدولي النظريات و المنظمات العالمية الإقليمية ، ط8، دار المنشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2006.

18- أحمد بشيري الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، ط2 ، منشورات ثالثة ، الجزائر 2009.

19- عبد العال محمد شوقي : التنظيم الأقليمي العربي جامعة الدول العربية المتخصصة ، د،ط، معهد البحوث و الدراسات العربية جامعة القاهرة الإسكندرية 2000.

20- دغبار عبد الحميد: جامعة الدول العربية و مسار التغيير السلمي و الاصلاح الشامل في الوطن العربي الامال المنتظرة و التداعيات المحتملة د ، ط، دار هومة الجزائر ، 2014.

21- صبح علي : النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945-1995 ط2 ، دار المنهل اللبنانية 2006.

22- رشماري مرفت: الدول العربية، حقوق الانسان ، المعايير و الاليات ، المكتب الاقليمي العربي ، القاهرة.

23- علي عبدو عبد الله : المنظمات الدولية ، الاحكام العامة وأهم المنظمات العالمية و الاقليمية و المتخصصة ، ط1 ، دار قنديل للنشر و التوزيع عمان 2011 ص36.

24- عبد الحليم محمود : الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ج1 ، ط5 ، دار الدعوة للطبع الاسكندرية 1994.

25- روزبيل ح.ب: التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من جع2 الى اليوم ط1 ، دار الفكر دمشق 1966.

26- شعبان عبد الحسان : جامعة الدول العربية و المجتمع المدني العربي الاصلاح و النبرة الخافتة مقاربات في سيادة الشركة و البعد بالانساني ط1 مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات القاهرة 2004.

27- بونة أحمد محمد: ميثاق جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الافريقية ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 2007.

28- الساكت محمد عبد الوهاب : جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية الامين العام بالجامعة الدول العربية ، د ، ط، دار الفكر العربي القاهرة.

29- حمادة مجدي : جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل ، ط2 ، عالم المعرفة الكويت 2007.

30- مالكي امحمد : الحركات الوطنية الاستعمارية في المغرب العربي ، ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 1993.

31- بن غلاب العتيبي غلاب : جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية ، د ط ، مركز الدراسات و البحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2010.

32- السعيد محمد : النظمات الدولية المعاصرة ، منظمة الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، منظمة التجارة العالمية منشأ المعارف الاسكندرية 2010.

33- شكري يوسف علي : المنظمات الدولية ، ط1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان 2012.

34- ابو الوفاء احمد : جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية ، ط2 ، ايتراك للنشر ، القاهرة . 2004

35- القتلاوي سهيل حسن : جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات العولمة ج2 ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان.

36- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية و تقييمية ، د، ط، دار الحكمة الجزائر 2010.

ب- المذكرات:

1- شير سعيدون: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، الجزائر 86.

2- المقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية غبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة قسنطينة 2007/2008.

3- نايلي عبد القادر: دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الاقليمية للدول الأعضاء ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان 2015/2014.

4- بن نكاع عصام: إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، 2005.

5- رمضان أمجد الفحلة :العوائق التي تواجهها جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة .

6- نجيب عتيقة: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، 2014/2013.

7- بن يحيوب نجاة: الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954-1962 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر 2013/2012،.